التأثير المشترك لخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة علي أتعاب المراجعة

دراسه تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

الدكتور

محمد الشربيني إسلام إبراهيم

مدرس المحاسبة والمراجعة

معهد الدلتا العالي للحاسبات والمعلومات

الملخص

سعت هذه الدراسة إلي اختبار التأثير المشترك لخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة علي أتعاب المراجعة بالتطبيق علي عدد (١٤٦) شركه مقيدة بالبورصة المصرية من جميع القطاعات خلال الفتره من ٢٠١٤م - ٢٠١٦ م، وتوصلت الدراسة إلي وجود تأثير إيجابي معنوي لثلاث خصائص تتمثل في (حجم المجلس، والفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للشركة، واجتهاد أعضاء لجنة المراجعة)، كما توصلت إلي وجود تأثير سلبي معنوي لثلاث خصائص تتمثل في (ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة، حجم لجنة المراجعة، توافر المعرفه والخبرة المالية أوالمحاسبية لدي أعضاء لجنة المراجعة) على أتعاب المراجعة.

Abstract

This study sought to test the combined effect of the characteristics of the Board of Directors and the Audit Committee on the audit fees by applying to (146) companies listed on the Egyptian Stock Exchange from all sectors during the period 2014-2016, The study found a significant positive effect of three characteristics(The size of the Board, the separation of the positions of the Chairman of the Board of Directors and the CEO of the Company, and the diligence of members of the Audit Committee), It also found a significant negative effect of three characteristics(Ownership of the Board of Directors of the Company's shares, the size of the Audit Committee, availability of financial and accounting knowledge and expertise of the members of the Audit Committee) On audit fees.

التأثير المشترك لخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة علي أتعاب المراجعة

دراسه تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

١-١ مقدمة الدراسة:

لايزال موضوع علاقة آليات حوكمة الشركات بأتعاب المراجعة محل نقاش مستمرفي أدبيات المحاسبة والمراجعة بمعظم دول العالم **(الزعبي، ٢٠١٦ ; راضي وآخرون، ٢٠١٧; Mohammad J., ; Muhammad, U., et al., 2018 ; Nehme, R., Mohammad, J., 2018, ; and Nehme, R., 2018 ;(Yatim, Puan et al., 2018 ; El'Fred B., and Divesh S., 2018**، وقد زاد هذا الاهتمام بالآونة الأخيرة بسبب فضائح وفشل العديد من الشركات الكبري الأكثر شهرة بالعالم مثل شركة الطاقة Enron، وشركة الاتصالات.World Com، وشركة جنرال موتورز General Motros، مما أدي إلي فقدان الثقة في التقارير المالية التي يتم اعدادها تحت رقابة واشراف مجالس إدارة تلك الشركات ولجان المراجعة التابعة لها **(Xingze Wu, 2012)**.

لذلك أصدرت العديد من دول العالم قوانين ومعايير واجراءات حوكمة الشركات، حيث أصدرت المملكة المتحدة **Cadbury Committee** عام ١٩٩٢م، تقريرها الذي اعترف بأهمية دور لجنة المراجعة في تأكيد نزاهة القوائم المالية، كما أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قانون **Sarbanes-Oxley Act(2002)** ، لحماية المستثمرين من الغش والنصب من قبل مجالس إدارة الشركات، وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية المتاحة بالقوائم والتقارير المالية **(Muhammad U., et al., 2018)**، وفي مصر تم اصدار دليل قواعد ومعايير واجراءات حوكمة الشركات في فبراير ٢٠١١، لزيادة جودة معلومات القوائم المالية، وتحسين الافصاح المالي ومنع الاحتيال المحاسبي، من خلال مجموعة من الآليات من بينها مجلس الإدارة القائم علي تسيير أمور الشركة، وتأكيد دور المراجع الخارجي الذي يوفر التقييم الموضوعي للمعلومات التي تتضمنها القوائم المالية.

وحيث أن "مجلس الإدارة له كل السلطات المتعلقة بإدارة الشركة والقيام بكافة الأعمال اللازمة لتحقيق غرضها طبقاً للمادة رقم (٥٤) من قانون الشركات المصري رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١م، لذا فإن مجلس الإدارة يعد بمثابة الهيئة العليا التي تتولي إدارة أمور الشركة بناءً علي تفويض من الجمعية العامة للمساهمين، ومن ثم فإنه يمارس وظيفة التخطيط والاشراف والرقابة علي الإدارة التنفيذية نيابة عن المساهمين تطبيقاً لنظرية الوكالة، ومن ثم فإنه يمثل خط الدفاع الأول عن المساهمين تجاه عدم كفاءة الإدارة التنفيذية وممارستها الانتهازية **(الحناوي،٢٠١٥ ؛ حافظ، ٢٠١٣)**.

ولقد حظي مجلس الإدارة بالإهتمام من قبل الباحثين علي اعتباره أهم الآليات الداخلية التي تساعد علي تنفيذ حوكمة الشركات، ومن أجل تحقيق أعلي مستوي فعالية لأداء مجلس الإدارة يجب توافر مجموعة من الخصائص أهمها حجم مجلس الإدارة، واستقلاليتة، واجتهاد أعضائه، والفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي (العضو المنتدب)، وملكية أعضاء المجلس لأسهم الشركة (**Hazar, B., Mohammad, J., and Nehme, R., 2018 and Franc¸o., L., 2016; ; Mahdi, S., et al., 2018 ; Muhammad, U., et al., 2018 ; Yatim Puan et ali, 2018; El'Fred, B., and Divesh, S., 2018).**

ومن حق مجلس الإدارة تكوين أي لجان متخصصة من أعضائه ومن غيرهم لمساعدته علي تأدية عمله بكفاءة، ومن بين تلك اللجان لجنة المراجعة التي حظيت بالاهتمام من قبل الهيئات المهنية والجهات الرقابية والاشرافية علي سوق رأس المال المصري، لأنها المسئوله عن أعمال الحوكمة فيما يتعلق بأعمال المراجعة الداخلية والخاجية، لذلك تلتزم جميع الشركات المصرية المقيدة بالبورصة بضرورة تكوين لجان مراجعة بموجب اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٠م، وتنفيذاً للحوكمة المصرية يجب أن تشكل هذه اللجنة بواسطة مجلس الإدارة من عدد لايقل عن ثلاثة أعضاء مستقلين، أحدهم خبيراً في الشئون المالية والمحاسبية، ويجوز أن تضم اللجنة أعضاء تنفيذيين في حالة عدم توافر العدد الكافي من الأعضاء المستقلين، كما يمكن تعيين عضو أو أكثر من خارج الشركة، علي أن يكون رئيس اللجنة مستقلاً وأغلب أعضائها من المستقلين، وتكون من مهمتها تقييم مؤهلات وكفاءة أداء واستقلالية المراجع الخارجي، واقتراح تعيينه وتحديد أتعابه وعزله، والإدلاء بملاحظاتها علي خطة المراجعة مع المراجع الخارجي **(وزارة الاستثمار، ٢٠١١م).**

كما تعد لجنة المراجعة أحد ركائز نظام الرقابة الداخلية التي تسعي لدراسة ومناقشة خطة المراجعة وتقارير المراجعة الداخلية والاجراءات التصحيحية لها، بهدف زيادة فعالية الدور المهم الذي تلعبه في توفير الرقابة الفعالة علي عملية إعداد التقارير المالية، فضلاً عن دورها في تنظيم العلاقة بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي، **(عبدالفتاح، ٢٠٠٦، وزارة الاستثمار، ٢٠٠٨م)**، ولتحقيق أعلي مستوي فعالية لأداء هذه اللجنة يجب توافر مجموعة من الخصائص أهمها حجم اللجنة، واستقلاليتها، وتوافر المعرفه والخبرة المالية أوالمحاسبية لدي أعضائها، واجتهاد أعضاؤها **(راضي وآخرون، ٢٠١٧ ; Hongbo, D., et al., 2011; Mohammad, J., and Nehme, R., ; Muhammad, U., et al., 2018 2018)**، كما ألزمت معايير المراجعة المراجع الخارجي بالتواصل مع لجنة المراجعة بشأن أي أفعال غير قانونية، لمساعدتها علي تنفيذ دورها الاشرافي والرقابي من أجل إعداد قوائم مالية موثوق فيها **(Arens et al., 2014).**

وهناك اتجاه متزايد من جانب الباحثين والمنظمات المهنية في السنوات الأخيرة لمناقشة قضية أتعاب المراجعة، نظراً لأثر هذا التحديد علي جوهر عمل المراجع الخارجي واستقلاليته **(سويدان، ٢٠١٠)**، على اعتبار أن أتعاب المراجعة تعد أحد مؤشرات قياس مدخلات جودة عملية المراجعة **Bedard, D., et al., (2010)**، ولاترتبط بخصائص تتعلق بالمراجع فقط، بل ترتبط أيضاً بخصائص الشركة محل المراجعة ومدي تطبيقها لآليات حوكمة الشركات(**Mohammad, J., and Nehme, R., 2018**)، ومن ثم فإن خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة لهما تأثير علي أتعاب المراجعة (**Muhammad, U., et al., 2018**).

وقد حاولت العديد من الدراسات الأجنبية الربط بين آليات حوكمة الشركات وأتعاب المراجعة، من خلال توضيح تأثير خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة علي أتعاب المراجعة بالتطبيق علي البيئات المختلفة بالدول المتقدمة، وتوصلت لنتائج متضاربة حيث يري البعض منها وجود تأثيرات إيجابية لخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة علي أتعاب المراجعة، وفي المقابل يري البعض منها وجود تأثير سلبى لخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة علي أتعاب المراجعة، في الوقت الذي يري البعض الآخر عدم وجود تأثير لتلك الخصائص علي أتعاب المراجعة (**Desender, et al., 2009; Abdul Wahab, et al., 2011; Abdul Hamid and Abdullah, 2012 ; Masdiah, A., and Azizah, A., 2012 ; Bashiri, et al., 2014 ; Muhammad U., et al., 2018 ; Mohammad, J., and Nehme, R., 2018 ; Muhammad J., et al., 2018; الزعبي، ٢٠١٦ ; راضي وآخرون، ٢٠١٧).**

وعلي الرغم من أهمية تلك الدراسات إلا أن تطبيقها قد تم في بيئة متقدمة ومختلفة عن بيئة الدول النامية التي من بينها مصر، التي لم يلزم دليل حوكمة شركاتها بضرورة أن يكون رئيس مجلس الإدارة من المستقلين، وعدم التطبيق الواضح لعضو مجلس الإدارة المستقل في الكثير من الشركات، كما أن الفصل بين منصبي رئيس المجلس والمدير التنفيذي أمراً ليس الزامياً، وهي أمور لاتتفق مع ممارسة الحوكمة السليمة، بالإضافه إلي انتشارنمط الملكية المسيطرة، مما يجعل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه يتعاملون مع أصول الشركات علي أنها اقطاعيتهم الخاصة، بالتالي يمكنهم اتخاذ القرارات التي تحقق مصالحهم الخاصة علي حساب باقي الملاك (**Muhammad U., et al., 2018**).

وطبقاً لأوجه القصور السابق توضيحها في هيكل الحوكمة المصري، يمكن توقع أن يلعب مجلس الإدارة المستقل ومايتبثق منه من لجان فعالة مثل لجنة المراجعة دور مهماً في تحقيق الرقابة والاشراف علي أفعال الإدارة التنفيذية، هذا بالإضافه إلي تحقيق المزيد من استقلالية المراجع الخارجي، بما يقلل من احتمال تقديم آراء غير دقيقة **(Zaman et ali., 2011)**، وهذا يشجعنا إلي التحقق فيما إذا كان لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة تأثير علي أتعاب المراجع الخارجي أم لا بالتطبيق علي البيئة المصرية.

١-٢ مشكلة الدراسة:

مما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في محاولة ما إذا كان يوجد تأثير لخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة علي أتعاب المراجعة، بالتطبيق علي الشركات المصرية المقيدة بالبورصة المصرية، حيث يمكن صياغة المشكلة في التساؤلات التاليه:

١. هل يوجد تأثير لخصائص مجلس الإدارة علي أتعاب المراجعة بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟
٢. هل يوجد تأثير لخصائص لجنة المراجعة علي أتعاب المراجعة بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟
٣. هل يوجد تأثير مشترك لكل من خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة علي أتعاب المراجعة بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟

١-٣ أهميه الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة من خلال الاهتمام المتزايد من جانب الجهات الرقابية والاشرافية على سوق المال المصري، بضرورة الإفصاح عن متغيرات الدراسة سواء كانت متغيرات تابعة ممثلة في أتعاب المراجعة، أومتغيرات مستقلة ممثلة في خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، كما تتمثل أهمية الدراسة في ضوء اعتبارات أخري أهمها:

- **الأهمية العلمية:** تعتبر بمثابة الدراسة الأرشيفية الأولى في حدود علم الباحث، التي تطبق بالبيئة المصرية لبحث التأثير المشترك لخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة علي أتعاب المراجعة، ومن ثم فإنها تساهم في توفير فهم واسع النطاق من خلال إضافة محددات جديده يمكن أن يكون لها تأثيرعلى أتعاب المراجعة، حيث توضح التأثير المنفرد لخصائص مجلس الإدارة علي أتعاب المراجعة، وكذلك التأثير المنفرد لخصائص لجنة المراجعة علي أتعاب المراجعة، ثم توضيح التأثير المشترك لخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة علي أتعاب المراجعة.

- **الأهمية التطبيقية:** تطبيق الدراسة الحالية بالبيئة المصرية التي تختلف عن أسواق رأس المال المتطورة، من حيث مراحل النمو الاقتصادي واختلاف الظروف البيئية والتنظيمية لتطبيق آليات الحوكمة، بالإضافه إلي اختلاف طبيعة ملكية الشركات التي يغلب عليها نمط الملكية المسيطرة، ومن ثم فإن هذه الدراسة هي محاولة لسد فجوة ما إذا كان يوجد تأثير لخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة علي أتعاب المراجعة بالتطبيق علي البيئة المصرية أم لا، وتحديد نوعية واتجاه هذا التأثير، والتوصل إلى نتائج وتوصيات تناسب ظروف سوق رأس المال المصري لمساعدة كل من:

- وزارة الاستثمار لإعادة النظر في في بعض قواعد ومعايير الحوكمة المصرية بما يحقق الفعاليه عند ممارسة الرقابة والاشراف علي أداء الإدارة التنفيذية لضمان الحياد والموضوعية وتحقيق جودة المعلومات المالية المتاحة بالقوائم المالية المنشورة، وبما يحقق حماية لحقوق المساهمين.
- مكاتب أو شركات المراجعة عند التفاوض على تحديد أتعاب المراجعة، وذلك بعد تكوين رؤية مستقبلية عن التعرف علي الخصائص الفعالة لأداء مجلس الإدارة ولجنة المراجعة علي أتعاب المراجعة.

١-٤ أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف أساسي هو دراسة التأثير المشترك لخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على أتعاب المراجعة، بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال المده من ٢٠١٤م حتي ٢٠١٦م،وانطلاقاً من هذا الهدف يمكن تحديد الأهداف التفصيلية كما يلي:

- تحديد التأثير المنفرد لخصائص مجلس الإدارة على أتعاب المراجعة.
- تحديد التأثير المنفرد لخصائص لجنة المراجعة على أتعاب المراجعة.
- توضيح التأثير المشترك لخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على أتعاب المراجعة.

١-٥ فروض الدراسة:

في ضوء العلاقة النظرية بين خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وأتعاب المراجعة، وماورد بشأنها من نتائج الدراسات السابقة، وسعياً لتحقيق هدف الدراسة وحل مشكلتها، يمكن صياغة فروض الدراسة كما يلي:

- **<u>الفرض الأول:</u>** يوجد تأثير معنوي لخصائص مجلس الإدارة على أتعاب مراجعة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ويمكن تقسيم هذا الفرض إلي الفروض الفرعيه التاليه:

- **الفرض الأول (أ)**: يوجد تأثير معنوي لحجم مجلس الإدارة على أتعاب المراجعة.
- **الفرض الأول (ب)**:يوجد تأثير معنوي لاستقلالية مجلس الإدارة على أتعاب المراجعة.
- **الفرض الأول (ج)**:يوجد تأثير معنوي لإجتهاد أعضاء مجلس الإدارة على أتعاب المراجعة.
- **الفرض الأول (د)**: يوجد تأثيرمعنوي للفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للشركه (العضو المنتدب) على أتعاب المراجعة
- **الفرض الأول (هـ)**: يوجد تأثير معنوي لملكية أعضاء مجلس الإدارة على أتعاب المراجعة.

- **<u>الفرض الثاني:</u>** يوجد تأثير معنوي لخصائص لجنة المراجعة على أتعاب مراجعة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ويمكن تقسيم هذا الفرض إلي الفروض الفرعيه التاليه:

- **الفرض الثاني (أ):** يوجد تأثير معنوي لحجم لجنة المراجعة على أتعاب المراجعة.
- **الفرض الثاني (ب):** يوجد تأثيرمعنوي لاستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على أتعاب المراجعة.
- **الفرض الثاني (ج):** يوجد تأثير معنوي لتوفرالمعرفه والخبرة المالية أوالمحاسبية لدي أعضاء لجنة المراجعة على أتعاب المراجعة.
- **الفرض الثاني (د)**: يوجد تأثير معنوي لإجتهاد أعضاء لجنة المراجعة على أتعاب المراجعة.

- **<u>الفرض الثالث:</u>** يوجد تأثير مشترك معنوي لخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على أتعاب مراجعة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

١-٦ حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- تقتصر الدراسة الحالية على تحديد التأثير الفردي والمشترك للخصائص الهيكلية لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة - طبقاً لما ورد بدليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات المصري- على أتعاب المراجعة، بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفتره من ٢٠١٤م - ٢٠١٦م، وتستبعد الخصائص غير الهيكلية من الدراسة بسبب عدم توافر البيانات التي يمكن بها قياس تلك الخصائص.
- تقتصر الدراسة الحالية علي الأتعاب العادية الفعليه المدفوعه للمراجع مقابل خدمة المراجعة كمتغير تابع، وهذا مايتوافر عنه بيانات في البيئة المصرية، دون التطرق لأتعاب الخدمات الاستشارية التي لايتوافر عنها بيانات.
- تستبعد هذه الدراسة المؤسسات المالية (البنوك وشركات التمويل وشركات الخدمات المالية) لأنها تخضع لقوانين وقواعد تنظيمية ورقابية خاصة بها، والشركات التابعه لقطاع الأعمال العام لأنها تخضع للمراجعة من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات، ومن ثم لايتوافر لها بيانات عن أتعاب المراجعة .

١-٧ منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة سوف يعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي لبناء الاطار النظري للدراسة، وتحديد المفاهيم والمصطلحات الأساسية اللازمة لإجراء الدراسة، من خلال الاطلاع علي الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة المنشورة بالكتب والمجلات العلمية وعلي شبكة الانترنت، ومن ثم اشتقاق فروض الدراسة القابلة للاختبار في البيئة المصرية، وبعد ذلك يتم تجميع البيانات

اللازمه لمتغيرات الدراسة وتشغيلها احصائياً لإختبار تلك الفروض، وفي النهاية يتم تفسير علاقة السبب والنتيجة بين متغير تابع يتمثل في أتعاب المراجعة المدفوعة من قبل الشركات المقيدة بالبورصة المصرية إلى المراجع الخارجي، والمتغيرات المستقلة محل الاهتمام التي تتمثل في خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة للشركات محل الدراسة.

١-٨ تنظيم الدراسة:

في إطار مشكلة الدراسة التي تم طرحها وتحقيقاً لأهدافها، فقد تم تقسيمها إلي أربعة أقسام علي النحو التالي:

القسم الأول: الإطار العام للدراسة.
القسم الثاني: تحليل الدراسات السابقة.
القسم الثالث: علاقة خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بأتعاب المراجعة.
القسم الرابع: الدراسة التطبيقية.
القسم الخامس: النتائج والتوصيات والأبحاث المقترحة.

القسم الثاني: تحليل الدراسات السابقة:

اختلف الباحثون حول تحديد تأثير خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة علي أتعاب المراجعة، حيث يوجد اتجاهان متضادان حول هذا التأثير معتمدان علي النظرية الإقتصادية المتعلقة بالطلب والعرض وتطبيقها علي خدمة المراجعة **(راضي وآخرون، ٢٠١٧)** **Goodwin, S., and Kent, P., 2006** ، وذلك كما يلي:

- **أصحاب الإتجاه الأول (منظور طلب خدمة المراجعة):** يرون وجود تأثير إيجابي لخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة علي أتعاب المراجعة، لأن من شأن وجود خصائص فعالة لأداء مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بالشركات محل المراجعة، طلب الحصول علي خدمة مراجعة عالية الجودة، وهذا يتطلب من المراجع الخارجي بذل المزيد من الجهد والوقت لتنفيذ اجراءات واختبارات العمليات الخاضعة للمراجعة، بالتالي زيادة قيمة أتعاب المراجعة.
- **أصحاب الإتجاه الثاني (منظور عرض خدمة المراجعة):** يرون وجود تأثير سلبي لخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة علي أتعاب المراجعة، لأن من شأن وجود خصائص فعالة لأداء مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، وجود نظام قوي للرقابة الداخلية، الأمر الذي يطمئن المراجع إلي سلامة الإجراءات المحاسبية والمالية المطبقة بالشركة محل المراجعة بما يقلل خطر المراجعة،

ومن ثم يقل حجم اختبارات المراجع وحجم عينة المراجعة، مما ينخفض جهد ووقت المراجع، بالتالي تقل أتعاب المراجعة.

٢-١ دراسات توضح علاقة خصائص مجلس الإدارة بأتعاب المراجعة:

يتم استعراض أهم الدراسات السابقة التي تناولت تأثير خصائص مجلس الإدارة علي أتعاب المراجعة بالعديد من دول العالم، والتي يمكن تصنيفها طبقاً للاتجاهين السابق ذكرهما إلي ما يلي:

دراسات الاتجاه الأول:تبنت وجهة نظر طلب خدمة المراجعة:تري وجود تأثير إيجابي لخصائص مجلس الإدارة علي أتعاب المراجعة،ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

- **دراسة Desender, K., et al. (2009):** سعت إلي توضيح رؤية شاملة حول تطبيق مجلس إداره الشركات لآليات وأولويات مختلفة متأثراً بهيكل ملكية الشركة، بالتطبيق علي عدد ٢٤٧ شركة فرنسية وأسبانيه، وتوصلت نتائجها إلي أن هيكل الملكية له تأثير مباشر وقوي علي تطبيق أولويات مجلس الإدارة، فإذا كان هيكل ملكية الشركة يتميز بالإنتشار(الملكية المشتتة)، فإن أولويات مجلس الإدارة تركز علي تحقيق الرقابة بدلاً من توفير الموارد، ومن ثم يزداد الطلب علي خدمة المراجعة، بالتالي تزداد أتعاب المراجعة.
- **دراسة Ifschutz, et al. (2010):** بحثت العلاقة بين خصائص حوكمة الشركات وأتعاب المراجعة الخارجية بالتطبيق علي الشركات العامة في اسرائيل، وتوصلت نتائجها إلى أن استقلال مجلس الإدارة (نسبة عدد الأعضاء المستقلين إلي إجمالي عدد الأعضاء بالمجلس، واجتهاد لجنة المراجعة مقاساً بعدد مرات اجتماع اللجنة) لهما تأثير إيجابي معنوي علي أتعاب المراجعة بالشركات العامة، لأن الشركات التي تطبق الحوكمة بقوة وصرامة فإنها تحتاج إلي تأكيد اضافي من المراجع الخارجي والحصول منه على مراجعة عالية الجودة ، وهذا يحتاج من المراجع أن يبذل المزيد من الجهد والوقت مما ينعكس إيجابياً على أتعاب عملية المراجعة.
- **دراسة Masdiah, A., and Azizah, A. (2012):** هدفت إلي بحث علاقة آليات حوكمة الشركات متمثلة في خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بأتعاب المراجعة، بالتطبيق علي عدد ١٩١شركة مدرجة ببورصة ماليزيا لمدة

ثلاث سنوات من عام ٢٠٠٦م حتي ٢٠٠٨م، وتوصلت نتائجها إلي أن حجم واستقلالية مجلس الإدارة لهما علاقة إيجابية بأتعاب المراجعة.

- **دراسة Abdul Hamid and Abdullah (2012):** بحثت تأثير حوكمة الشركات علي أتعاب المراجعة والمقابل المادي للأعمال الاستشارية، بالتطبيق على الشركات المقيدة ببورصة ماليزيا لمدة ثلاث سنوات من ٢٠٠٦م حتي ٢٠٠٨م، وتوصلت نتائجها إلي وجود تأثير إيجابي معنوي لحجم واستقلال أعضاء مجلس الإدارة علي أتعاب المراجعة، بينما لاتوجد علاقة ذات مغذي احصائي بين باقي آليات الحوكمة وأتعاب المراجعة بالتطبيق على الشركات الحكومية.

- **دراسة Muhammad U., et al. (2018)** : استهدفت التحقق من تأثير آليات حوكمة الشركات علي أتعاب المراجعة، بالتطبيق علي الشركات المدرجه بالبورصة الباكستانية خلال خمس سنوات، وتوصلت نتائجها إلي أن فعالية مجلس الإدارة التي يتم قياسها من خلال(حجم المجلس، واستقلالية أعضاؤه، والفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للشركة، واستقلالية رئيس مجلس الإدارة، وملكية أعضاء مجلس الإدارة، وعدد مرات اجتماع المجلس) تؤثر إيجابياً علي أتعاب المراجعة، لأن مجلس الإدارة الفعال يسعي للحصول علي خدمة مراجعة عالية الجودة من أجل تحقيق المزيد من التأكيد علي جودة التقارير المالية والمحاسبية.

- **دراسة Mohammad, J., and Nehme, R. (2018):** سعت إلي فحص ماإذا كان الشخص الذي يقوم بدور المدير التنفيذي (العضو المنتدب) للشركه هو نفس الشخص الذي يقوم بدور رئيس مجلس الإدارة (الدور المزدوج لشخص المدير التنفيذي) له تأثير علي أتعاب المراجعة أم لا، بالتطبيق علي عينة من البنوك الوطنيه الأمريكية، وتوصلت النتائج إلي وجود تأثير إيجابي معنوي لاستقلالية مجلس الإدارة ممثلاً في (حجم المجلس، والفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي) علي أتعاب المراجعة.

- **دراسة Nehme, R., Mohammad, J. (2018) :** فحصت تقييم الارتباط بين الآليات المختلفة لحوكمة الشركات وأتعاب المراجعة، بالتطبيق علي عينة من المؤسسات المالية المدرجة بمؤشر FTSE-350 عن الفتره من (٢٠١١-٢٠١٥)، وقد توصلت نتائجها إلي أن مجلس الإدارة ذو الحجم الكبير والمستقل يرتبط إيجابياً مع أتعاب المراجعة، من أجل تعزيز قدرة المجلس علي تحقيق

الرقابة الخارجيه وحماية جميع مصالح المتعاملين مع الشركة بما فيهم حقوق المساهمين، كما أن وجود أعضاء مجلس إداره من النساء يقلل من خطر التلاعب بالقوائم المالية، لأن النساء أكثر ميلاً نحو الصدق والمحافظه، كما توصلت النتائج إلي أن استقلالية أعضاء لجنة المراجعة ترتبط إيجابياً مع أتعاب المراجعة، لأن لجنة المراجعة التي تضم أعضاء مستقلين تميل إلي الحصول علي مراجعة عالية الجودة، وهذا يتطلب بذل المزيد من الجهد والوقت لتنفيذ اجراءات المراجعة، بالتالي تزداد أتعاب المراجعة.

دراسات الاتجاه الثاني: تبنت وجهة نظر عرض خدمة المراجعة: تري وجود تأثير سلبي لخصائص مجلس الإدارة علي أتعاب المراجعة، ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

- **دراسة Desender, K., et al. (2009):** اختلفت نتائجها حسب تأثير نوع هيكل الملكيه عن الذي يختلف هنا عن ماسبق ذكره مقدماً، فإذا كان هيكل ملكية الشركة من النوع المسيطر فإن أولويات مجلس الإدارة تركز علي توفير الموارد بدلاً من تحقيق الرقابة، ومن ثم يقل الطلب علي خدمة المراجعة، بالتالي تقل أتعاب المراجعة.
- **دراسة الديسطي (٢٠١٣):** قامت بتصور اطاراً للتفاعل بين أخطار المراجعة وعناصر الحوكمة وأتعاب المراجع ومحتوي تقريره، بالتطبيق علي البيئة المصرية، وتوصلت نتائج الدراسة إلي عدم تأثر أتعاب المراجعة بنسبة عدد الأعضاء غير التنفيذيين بمجلس الإدارة، أو في حالة الجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للشركه (العضو المنتدب)، أو توفر الخبره المالية لأعضاء اللجنة.
- **دراسة Etienne Redor (2017):** فحصت علاقة معدل دوران (سرعة تغيير) أعضاء مجلس الإدارة بأتعاب المراجعة، وتحليل ماإذا كان المراجع الخارجي يعدل من أتعابه نتيجة تغيير أعضاء مجلس الإدارة، وتوصلت نتائج الدراسة إلي أن أتعاب المراجعة تنخفض نتيجة مغادرة أي عضو فعال ومستقل بمجلس الإدارة، لأن خروج المدير المستقل من مجلس الإدارة من شأنه تقليل جودة الحوكمة، ومن ثم فإن التغيير ينبغي أن يشمل أيضاً أتعاب المراجعة، لأن العضو الجديد ليس بنفس كفاءة وفعالية العضو المغادر، ومن ثم قد يضغط علي المراجعيين الخارجيين بتخفيض أتعابهم.

- **دراسة El'Fred, B., and Divesh S. (2018)** : بحثت علاقة آليات حوكمة الشركات متمثله في (مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، وهيكل كبار المساهمين) وأتعاب المراجعة، بالتطبيق علي عينة مكونه من ٣٥٧ شركة قابضة مملوكة للبنوك الوطنيه الأمريكية، بإجمالي أصول تزيد عن ٢٠٠مليون دولار أمريكي وذلك عن سنة ٢٠٠١م، وتوصلت نتائجها إلي وجود ارتباط سلبي معنوي بين خاصية استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجنة المراجعة وبين أتعاب عملية المراجعة، لأن وجود أعضاء مستقلون من شأنه تقليل خطر المراجعة ومن ثم ينخفض خطر التقاضي ضد أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجنه المراجعة، بالتالي تنخفض أتعاب المراجعة.

٢-٢ دراسات توضح علاقة خصائص لجنة المراجعة بأتعاب المراجعة:

يتم استعراض أهم الدراسات السابقة التي تناولت تأثير خصائص لجنة المراجعة علي أتعاب المراجعة بالعديد من دول العالم، والتي يمكن تصنيفها طبقاً للاتجاهين السابق ذكرهما إلي ما يلي:

دراسات الاتجاه الأول: تتبني وجهة نظر طلب خدمة المراجعة: تري وجود تأثير إيجابي لخصائص لجنة المراجعة علي أتعاب المراجعة، ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

- **دراسة Lee, H., and Mande, V. (2005)**: بحثت العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وأتعاب المراجعة، بالتطبيق علي عينة من الشركات الأمريكية عن الفتره من ٢٠٠١م إلي ٢٠٠٣م، حيث أن فعالية لجنة المراجعة من شأنها الحصول علي مراجعة عالية الجودة، مما يتطلب المزيد من جهد ووقت المراجع وتوسيع نطاق المراجعة الخارجية، وتوصلت إلي أن استقلال ونشاط وفعالية لجنة المراجعة ترتبط بعلاقة طردية مع أتعاب المراجعة.
- **دراسة Goodwin, S., and Kent, P. (2006):** تناولت علاقة خصائص لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية بأتعاب المراجع الخارجي، بالتطبيق علي الشركات المقيدة بالبورصة الاستيراليه، وتوصلت نتائجها إلي وجود علاقة إيجابية معنوية بين أتعاب المراجعة ووجود لجنة المراجعة وتكرار اجتماعاتها، ومن ثم فإن عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة له تأثير هام علي أتعاب المراجعة في استراليا، كما يوجد ارتباط إيجابي بين أتعاب المراجعة والتفاعل ثلاثي

الأبعاد المتمثل في (استقلالية أعضاء اللجنة، توافر الخبره المحاسبية والمالية لأعضاء اللجنة، وعددمرات اجتماع اللجنة)، هذا بالإضافة إلي وجود ارتباط إيجابي بين أتعاب المراجعة وتوافرالخبرات المحاسبية والمالية لأعضاء اللجنة التي تتطلب مزيداً من التحقق والتأكيد علي صحة المعلومات المالية، وخاصة عندما يكون عدد مرات اجتماع اللجنة واستقلالية أعضائها منخفضة.

- **دراسة Ismail Adelopo et al. (2012) :** استهدفت تحديد أثر نمط كبار المساهمين وخصائص لجنة المراجعة علي أتعاب المراجعة، بالتطبيق علي عينة من الشركات المدرجة ببورصة المملكة المتحدة عن عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦م، وتوصلت نتائجها إلي وجود تأثير إيجابي معنوي لفعالية لجنة المراجعة علي أتعاب المراجعة، حيث يسعي أعضاء لجنة المراجعة إلي الحصول علي خدمات مراجعة عالية الجودة من أجل حماية أعضاء اللجنة من خطر التقاضي.
- **دراسة Abdul Hamid and Abdullah (2012):** توصلت نتائجها إلي وجود ارتباط إيجابي معنوي بين استقلالية لجنة المراجعة وأتعاب المراجعة بالشركات غير الحكومية، بينما لاتوجد علاقة ذات مغذي احصائي بين باقي آليات الحوكمة وأتعاب المراجعة.
- **دراسة Mohammad, J., and Nehme, R. (2018):** توصلت نتائجها إلي وجود تأثير إيجابي معنوي لتوافر عنصر الخبرة المالية أو المحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة وإستقلالية أعضاؤها وفعالية لجنة المراجعة علي أتعاب المراجعة، وذلك للحصول علي مراجعة عالية الجودة لحماية مصالح هيكل الملكية من الانتهازية الإدارية.
- **دراسة Nehme, R., Mohammad, J., (2018)** : توصلت نتائجها إلي أن استقلالية أعضاء لجنة المراجعة ترتبط إيجابياً مع أتعاب المراجعة، لأن لجنة المراجعة التي تضم أعضاء مستقلين تميل إلي الحصول علي مراجعة عالية الجودة، وهذا يتطلب بذل المزيد من الجهد والوقت لتنفيذ اجراءات المراجعة، بالتالي تزداد أتعاب المراجعة.
- **دراسة Yatim, Puan et al. (2018) :** استهدفت فحص علاقة الأصل العرقي لأعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بأتعاب المراجعة، بالتطبيق علي عينة مكونة من عدد ٧٣٦ شركة مدرجة بالبورصة الماليزية عن عام ٢٠٠٣م، وتوصلت نتائجها إلي وجود تأثير إيجابي معنوي لكل من (استقلالية أعضاء

مجلس الإدارة وأعضاء لجنة المراجعة - توافر الخبره المالية أو المحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة - تكرار عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة) علي أتعاب المراجعة.

دراسات الاتجاه الثاني: تتبني وجهة نظر عرض خدمة المراجعة: تري وجود تأثير سلبي لخصائص لجنة المراجعة علي أتعاب المراجعة، ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

- **دراسة Boo and Sharma (2008):** سعت إلي التحقق تأثير أليات حوكمة الشركات علي أتعاب المراجعة، بالتطبيق علي عينة من الشركات القابضة الأمريكية لمدة خمس سنوات، وتوصلت نتائجها إلي عدم وجود تأثير لمعظم آليات الحوكمة علي أتعاب المراجعة، فيما عدا وجود تأثير سلبي معنوي لاستقلالية أعضاء لجنة المراجعة علي أتعاب المراجعة، لأن من شأن وجود أعضاء مستقلون بلجنة المراجعة زيادة الرقابة والاشراف علي عملية اعداد القوائم والتقارير المالية ومن ثم يقل خطر المراجعة، وهذا سوف يعود بالسلب علي الجهد المبذول من قبل المراجع الخارجي، بالتالي تنخفض الأتعاب التي يحصل عليها المراجع.
- **دراسة Persons, O. (2009)**: توصل إلي أن الشركة التي لديها لجنة مراجعة أكثر استقلاليه وتجتمع بشكل دوري ومستمر تكون أكثر تفضيلاً للقيام بالإفصاحات الاختيارية الأخلاقية، وأقل عرضة لإعداد التقارير الإحتيالية، مما يطمئن المراجع الخارجي إلي صحة اعداد القوائم المالية، وبالتالي يقل الجهد المبذول عند تنفيذ عملية المراجعة وينعكس ذلك علي أتعابه بالنقص.
- **دراسة Krishnan, G., and Visvanathan, G., (2009):** تناولت العلاقة بين توافر الخبره المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة وأتعاب المراجعة، وتوصلت نتائجها إلي وجود علاقة سلبيه معنوية بين توافر الاستقلالية والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة وأتعاب المراجعة، حيث يعتمد المراجع الخارجي علي الدور الاشرافي والرقابي علي اعداد القوائم والتقارير المالية، الذي يقوم به أعضاء لجنة المراجعة الذين يتمتعون بالخبرة المالية أو المحاسبية، بالتالي زيادة جودة حوكمة الشركة ومن ثم زيادة وفعالية نظام الرقابة الداخلية الذي يمكن أن يعتمد عليه المراجع الخارجي، ومن ثم يقل

حجم اختبارات المراجع، بالتالي يقل جهد ووقت المراجع ومن ثم تقل أتعاب المراجعة.

- **دراسة المدهون (٢٠١٤) :** توصلت نتائجها إلي أن فعالية لجنة المراجعة تؤثر سلبياً علي أتعاب المراجعة، لأن من شأن فعالية لجنة المراجعة تعزيز العلاقة بين المراجعة الداخلية والخارجية بما يسهم في تخفيض تكلفة المراجعة الخارجية، حيث تضع لجنة المراجعة الخطط بشأن تعزيز استعانة المراجع الخارجي بالمراجع الداخلي، مما يقلل من الجهد والوقت المبذول من قبل المراجع الخارجي، بالتالي تقل أتعاب المراجعة.
- **دراسة راضي وآخرون (٢٠١٧):** بحثت دور خصائص لجنة المراجعة وجودة المراجعة الداخلية في تخفيض أتعاب مراقب الحسابات، ولتحقيق فروض البحث تم تصميم قائمة استقصاء علي عينة مكونة من (١٢٢) مفرده من المراجعين والأكاديميين في بيئة الأعمال المصرية، وتوصلت نتائجها إلي أنه كلما تمتع أعضاء لجنة المراجعة بدرجة عالية من الاستقلالية والخبرة، وكلما زاد نشاطهم كلما زادت فعالية قيامهم بعمليات الرقابة والاشراف علي جميع مراحل اعداد التقارير المالية، ومن ثم تتقلص فرص الغش وإدارة الأرباح وتقل مخاطر المراجعة، مما يؤدي إلي تخفيض حجم ونطاق عملية المراجعة، ومن ثم يقل جهد ووقت المراجع الخارجي، بالتالي تنخفض أتعاب المراجعة.
- **دراسة Muhammad, U., et al. (2018) :** توصلت نتائجها إلي أن فعالية لجنة المراجعة التي يمكن قياسها من خلال(حجم لجنة المراجعة، استقلالية أعضاؤها، وتوافر الخبرة المالية والمحاسبية لدي أحد أعضائها) تؤثر سلبياً علي أتعاب المراجعة، لأن لجنة المراجعة الفعالة من شأنها اعداد قوائم وتقارير مالية موثوق فيها مما يقلل من الجهد والوقت المبذول من قبل المراجع الخارجي، الذي من شأنه تخفيض أتعاب المراجعة.

٢-٣ دراسات توضح علاقة خصائص مجلس الإدارة غير الهيكليه بأتعاب المراجعة:

يتم استعراض أهم الدراسات السابقة التي تناولت تأثير الخصائص غير الهيكلية لمجلس الإدارة علي أتعاب المراجعة بالعديد من دول العالم، التي يجب إضافتها كمحدد جديد لأتعاب المراجعة، ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

- **دراسة Kim Ittonen, et al. (2010):** تناولت العلاقة بين تواجد العنصر النسائي بين أعضاء لجنة المراجعة وأتعاب المراجعة، بالتطبيق علي عينة مكونة من (٥٠٠) شركة، وتوصلت نتائجها إلي أن الشركات التي لديها عنصراً نسائياً

بلجنة المراجعة تدفع أتعاب مراجعة منخفضة بكثير عن مثيلاتها التي ليس لديها هذا العنصر نسائي، لأن طبيعة النساء أن تطبق أليات الحوكمة بصرامة، ومن ثم يكون نظام الرقابة الداخلية للشركة قوياً، بحيث يمكن أن يعتمد ويطمئن إليه المراجع الخارجي، حيث يبذل مجهوداً ووقتاً أقل أثناء تنفيذ عملية المراجعة، بالتالي تقل أتعاب المراجعة.

- **دراسة Hyeesoo, C., and Jinyoung, W. (2014):** بحثت علاقة حوكمة الشركات بأتعاب المراجعة، باستخدام أقساط التأمين علي أعضاء مجلس الإدارة والمديرون التنفيذيون بالشركة ضد مخاطر الدعاوي القضائية المتوقعة ضدهم، كدليل لجودة الحوكمة الشاملة التي تجسد خصائص الحوكمة الهيكلية وغير الهيكلية، بالتطبيق علي عينة من الشركات الكندية يبلغ عددها (١٠) شركات عن الفترة من ٢٠٠٢ حتي ٢٠٠٤م، وتوصلت نتائجها إلي وجود علاقة إيجابية معنوية بين أتعاب المراجعة وأقساط التأمين التي تدفعها الشركة لحماية أعضاء مجلس الإدارة والمديرون التنفيذيون من خطر التقاضي الناتج عن قرارات تم اتخاذها من قبلهم أثناء عملهم بالشركة، مما يوحي بأن الخصائص غير الهيكلية المرتبطة بمجلس الإدارة تعطي الضوء الأخضر للمراجعين حول زيادة نسبة مخاطر المراجعة، ومن ثم طلب المزيد من أتعاب المراجعة، كما توصلت هذه الدراسة إلي أن الخصائص الهيكلية للحوكمة (مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه وغيرها من آليات الحوكمة المتعارف عليها) قد تكون غير كافية لتوفير فهم كامل حول تأثير حوكمة الشركات علي أتعاب المراجعة.

- **دراسة Mishiel, S.,et al. (2015)**: درست تأثير تكاليف الوكالة الناتجة من فائض التدفقات النقدية على أتعاب المراجعة، ومدي تأثير مستوى فرص نمو وتطور الشركة على هذه العلاقة، بالتطبيق علي عينة مكونة من (١١٠) شركة صناعية وخدمية مدرجة ببورصة عمان عام ٢٠١١ ، وتوصلت نتائجها إلي عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أتعاب المراجعة وتكاليف الوكالة الناتجة من فائض التدفقات النقدية، بالإضافة لعدم وجود تأثير لكل من فرص النمو المرتفع والمنخفض على العلاقة بين أتعاب المراجعة وتكاليف الوكالة الناتجة من فائض التدفقات النقدية، وذلك بسبب عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أتعاب المراجعة وتكاليف الوكالة الناتجة من فائض التدفقات النقدية سواء كان ذلك للشركات ذات مستوى فرص النمو المرتفع أوالمنخفض.

- **دراسة Abdulmalik, O., and Che Ahmad, A. (2016):** فحصت أثر التنوع داخل قاعة اجتماعات مجلس الإدارة علي أتعاب المراجعة، بالتطبيق علي عينة من الشركات المدرجة بالبورصة النيجيرية عن عام ٢٠١٠- ٢٠١١ ، وتوصلت نتائجها إلي أن التنوع داخل قاعة إجتماعات مجلس الإدارة (من ناحية العرق، الإستقلالية، الجنس) له علاقة إيجابية معنوية مع أتعاب المراجعة، لأن من شأن التنوع داخل القاعه يعزز مسئولية المجلس تجاه القيام بدوره الرقابي، ومن ثم يكون لدي أعضائه دافع قوي للحصول علي خدمة مراجعة عالية الجودة، وهذا من شأنه بذل المزيد من جهد ووقت المراجع الخارجي الذي يطلب مزيداً من أتعاب المراجعة.
- **دراسة Mahdi, S., et al. (2018):** سعت إلي تحديد أثر كل من آليات حوكمة الشركات ومكافآت المدير التنفيذي علي أتعاب المراجعة، بالتطبيق علي عدد (٩٠) شركة مدرجة ببورصة طهران عن السنوات من ٢٠٠٩م حتي٢٠١٤م، وقد توصلت نتائجها إلي وجود تأثير إيجابي معنوي للمكافآت الممنوحة للمدير التنفيذي للشركة علي أتعاب المراجعة، وهذا يفسر دفع الشركات الإيرانية المزيد من أتعاب المراجعة في حالة زيادة مكافآت المديريين التنفيذيين بالشركة محل المراجعة، حيث تعد تلك المكافآت بمثابة حافز للمديرين لتحسين جودة التقارير المالية، وهذا من شأنه تحقيق مراجعة عالية الجودة، ومن ثم تزداد أتعاب المراجعة، في حين لايوجد تأثير لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة علي أتعاب المراجعة، كما لايوجد تأثير لإستقلالية مجلس الإدارة علي أتعاب المراجعة.

٢-٤ التعليق علي الدراسات السابقة:

بعد استعراض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة الحالية تبين مايلي:

- وجود اتفاق بين العديد من الباحثين علي وجود تأثير لخصائص مجلس الإدارة علي أتعاب المراجعة، حيث يتم تقسيمها إلي نوعين، النوع الأول هو خصائص هيكليه تتمثل في (حجم المجلس، استقلالية أعضاؤه، واجتهاد الأعضاء، والفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للشركه، وملكية أعضاء المجلس لأسهم الشركة)، لكنهم اختلفوا في تحديد اتجاه هذا التأثير، فمنهم من توصل إلي وجود تأثير إيجابي لتلك الخصائص، في الوقت الذي توصل إليه

البعض الآخر إلي وجود تأثير سلبي لنفس الخصائص علي أتعاب المراجعة، لذا سوف يتم قياس تأثير تلك الخصائص علي أتعاب المراجعة، أما النوع الثاني فهو خصائص غير هيكليه سيتم تناولها نظرياً لكن لم تتمكن الدراسة من قياسها عملياً بسبب عدم توافر بيانات عنها.

- وجود اتفاق لمعظم الدراسات علي وجود تأثير لخصائص لجنة المراجعة علي أتعاب المراجعة، حيث تحتوي الخصائص علي (حجم اللجنة، استقلالية أعضاؤها، مدي توافر عنصر الخبرة المالية والمحاسبية، واجتهادها)،لكنها اختلفت في تحديد اتجاه هذا التأثير، فمنها من توصل إلي وجود تأثير إيجابي لتلك الخصائص، ومنها من توصل إلي وجود تأثير سلبي لنفس الخصائص علي أتعاب المراجعة، لذا سوف يتم قياس تأثير تلك الخصائص علي أتعاب المراجعة بالتطبيق علي البيئة المصرية.
- لايوجد اتفاق بين الباحثين علي وجود تأثير مشترك لخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة معاًعلي أتعاب المراجعة، فالبعض يري وجود تأثير إيجابي لبعض الخصائص علي أتعاب المراجعة معتمداً في ذلك علي منظور طلب خدمة المراجعة ، والبعض يري وجود تأثير سلبي لتلك الخصائص علي أتعاب المراجعة معتمداً في ذلك علي منظور عرض خدمة المراجعة، في حين يري البعض الآخر عدم وجود تأثير لتلك الخصائص علي أتعاب المراجعة، لذا سوف يتم قياس التأثير المشترك لتلك الخصائص علي أتعاب المراجعة بالتطبيق علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- يبرر الباحث وجود التاقضات بين نتائج الدراسات السابقة التي تناولت علاقة خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بأتعاب المراجع، بسبب اختلاف البيئات الاقتصاديه والقانونيه والتنظيمية التي طبقت بها تلك الدراسات، مما يتعين إجراء المزيد من الدراسات لتوضيح تلك العلاقة في ضوء النظريه الإقتصاديه التي تتعلق بالطلب والعرض علي خدمة المراجعة.
- إن كل الدراسات السابقة تم تطبيقها بأسواق رأس المال المتطورة التي تختلف فيها البيئة الاقتصاديه والقانونيه والثقافيه عن البيئة المصرية، لذا فإن الدراسة الحالية تتناول التأثير المشترك للخصائص الهيكليه لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة علي أتعاب المراجعة وفق دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات المصرية، والتي لم تتعرض لها أية دراسه مصريه - في حدود علم الباحث-.

القسم الثالث:علاقة خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بأتعاب المراجعة:

يعد مجلس الإدارة أبرز الآليات التي تعمل للاشراف والرقابة علي الإدارة التنفيذية، حيث يتم انتخابه من قبل حملة الأسهم بما يخدم مصالحهم، ونظراً لأهمية الدور الذي يقوم به المجلس تدخلت معظم التشريعات بجميع دول العالم لتحديد الخصائص التي يجب أن يتمتع بها أعضاء المجلس، وكذلك الخصائص التي يجب أن يتمتع بها أعضاء اللجان المنبثقة عن المجلس ومنها لجنة المراجعة، وقبل استعراض العلاقة بين تلك الخصائص سواء كانت بصفة منفردة أو مجتمعة من جهة وبين أتعاب المراجعة من جهة أخري، يجب توضيح ماهية أتعاب المراجعة أولاً ، ثم استعراض أهم الخصائص الفعالة لأداء مجلس الإدارة ولجنة المراجعة ومدي علاقتها بأتعاب المراجعة ثانياً، وذلك كما يلي:

٣-١ أتعاب المراجعة:

تعرف أتعاب المراجعة بالمقابل المادي الذي يتقاضاه المراجع الخارجي نتيجة مايبذله هو وفريقه من جهد ووقت لإتمام عملية المراجعة واصدار تقريره وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها (راضي وآخرون، ٢٠١٧)، وحيث أن خدمة المراجعة يتم تقديمها من قبل مكاتب أو شركات المراجعة التي تسعي إلي الحصول علي أفضل عائد ممكن نتيجة تقديم هذه الخدمه من ناحية (عرض الخدمه)، أما من ناحية (طلب الخدمه) تمثل هذه الأتعاب عبء مالي علي الشركات الخاضعة للمراجعة التي تسعي إلي دفع أقل مبلغ ممكن مقابل الحصول علي خدمة مراجعة عالية الجودة، ومن ثم فإن تحديد قيمة أتعاب المراجعة يعد بمثابة تحد كبير لكل من المراجع والشركة محل المراجعة، وذلك بسبب كثرة المحددات التي يعتمد عليها المراجع عند تحديد أتعاب عملية المراجعة (المدهون،٢٠١٤).

٣-٢ علاقة خصائص مجلس الإدارة بأتعاب المراجعة:

يعتبر مجلس الإدارة أحد أهم آليات حوكمة الشركات الذي يتولي إدارة أمور الشركة بناءً علي تفويض من الجمعية العامة للمساهمين، كما يمثل خط الدفاع الأول للمساهمين تجاه عدم كفاءة الإدارة التنفيذية وممارساتها الانتهازية، فهو يتولي وضع الأهداف الاستراتيجية للشركة، واقرار السياسات العامة، ومراقبة وتقييم أداء الإدارة التنفيذية بما يحقق أهداف الشركة التي حددتها الجمعية العمومية للمساهمين، كما تؤثر بعض خصائص مجلس الإدارة علي نوعية التقارير المالية ومن ثم الطلب علي خدمة المراجعة الخارجية، وبالتالي التأثير علي أتعاب المراجعة **(Desender, et al., 2009)** ، ونظراً لأهمية الدور

الذي يقوم به المجلس تدخلت معظم التشريعات في العالم لتحديد الخصائص التي يجب أن يتمتع بها مجلس الإدارة **(El'Fred, B., and Divesh, S., 2018)** ، ومن ثم فإن الخطوة الأولي لتأسيس آليات فعالة لحوكمة الشركات هي إنشاء مجلس إدارة لديه التوازن المناسب من المهارات والخبرات والاستقلالية حتي يتمكن من أداء واجبه ومسئولياته بشكل فعال **(Fauzi, and Locke, 2012)**، وفيما يلي أهم خصائص مجلس الإدارة:

- **حجم المجلس:** لايوجد اتفاق علي الحجم المثالي لمجلس الإدارة، حيث يختلف عدد أعضاء المجلس وفقاً لعدد من المعايير أهمها طبيعة نشاط الشركة، وحجم أصولها، وثقافة هيكل الملكية وأعضاء مجلس الإدارة (**Nehme, R., Mohammad, J., 2018 ; Mohammad, J., and Nehme, R., 2018**) ، وطبقاً لقانون الشركات المصري رقم ١٥٩لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية يتكون مجلس الإدارة من رقم فردي لايقل عن ثلاثة أعضاء ولم يحدد المشرع حد أقصي، وترك أمر تحديد عدد أعضاء المجلس إلي النظام الأساسي للشركة، بينما حدد دليل قواعد ومعايير الحوكمة المصري عدد أعضاء مجلس الإدارة بخمسة أعضاء علي الأقل، ولم يحدد الحد الأقصي لحجم المجلس **(وزارة الاستثمار، ٢٠١١م).**

ويري البعض بأن كبر حجم مجلس الإدارة يزيد من كفاءة وفعالية المجلس لأنه يحتوي علي العديد من المؤهلات العلمية المختلفة والخبرات والتخصصات المتنوعة، فضلاً عن امكانية تقسيم الأعضاء إلي لجان متخصصة لمراقبة ومتابعة أعمال الإدارة التنفيذية **(المليجي، ٢٠١٤ ; Usman, M. et al., 2018a)**، وقد أشارت بعض الدراسات إلي وجود ارتباط إيجابي بين الحجم الكبير لمجلس الإدارة وأتعاب المراجعة، لأن المجلس ذو الحجم الكبير يسعي إلي تحقيق رقابة خارجية ذات جودة عاليه، ويميل الأعضاء إلي تحقيق مزيد من الشفافية والافصاح، ومن ثم يكون لديهم الدافع للحصول علي خدمة مراجعة عالية الجودة، مما يقودنا إلي زيادة أتعاب المراجعة (**Masdiah, A., and Azizah, A., 2012 ; Abdul Hamid and Abdullah, 2012 ; Karim, A., et al., 2015 ; Mohammad, J., and Nehme, R., 2018; Nehme, R., Mohammad, J., 2018; Muhammad, U., et al., 2018**) .

في حين يري البعض أن الحجم الكبير لمجلس الإدارة يتوفر لديه المزيد من التنوع الثقافي والتعليمي والخبرات، ومن ثم يكون أكثر فاعلية علي تحقيق الرقابة والاشراف علي أعمال الإدارة التنفيذية، مما يؤكد للمراجع الخارجي وجود نظام رقابة داخلية قوي، فيقل حجم اختباراته وجهده ووقته فتنخفض أتعابه، (**Usman, M., et al., 2018a; El'Fred, B., and Divesh, S., 2018).**

ويري البعض الآخر أن كبر حجم مجلس الإدارة يزيد من مشاكل الانقسام والتفرقة بسبب اختلاف وجهات النظر لكثير من الأمور، ومن ثم صعوبة الاتصال والتنسيق بين الأعضاء بالتالي تقل كفاءة المجلس في الرقابة والاشراف علي أمور الشركة، لذلك يجب تخفيض عدد أعضاء مجلس الإدارة لتعزيز الاتصال والترابط والتنسيق بينهم مما يجعل عملية الرقابة والاشراف أكثر فعاليه واتخاذ القرارات أكثر سهولة ويسر(**Fauzi, and Locke, 2012; الهواري، ٢٠١٧)**، ويؤيدهم البعض في ذلك ويرون أن حجم مجلس الإدارة القليل العدد من المحتمل أن يكون أكثر فعاليه في التنسيق والتواصل ومن ثم يدفع أعضاء المجلس للحصول علي خدمة مراجعة ذات جودة عاليه، بالتالي زيادة أتعاب المراجعة **(Beiner, et al., 2004 ; Dey, 2008)**، وفي المقابل توصلت دراسات أخري إلي أن حجم مجلس الإدارة ليس له تأثير يذكر علي أتعاب المراجعة (**Yatim, P., et al., 2006 ; Ellwood, and Garcia, L., 2015 ; El'Fred, B., and Divesh, S., 2018**).

- **استقلالية أعضاء المجلس:** يقصد بها أن يكون أغلبية أعضاء المجلس من غير التنفيذيين والمستقلين الذين لاتربطهم علاقات مع الشركة غير دورهم كأعضاء مجلس الإدارة **(Muhammad, U., et al., 2018)**، ولتحقيق الاستقلالية يجب أن يكون ثلث الأعضاء كحد أدني مستقلين يتمتعون بمهارات فنية أو تحليلية مما يجلب نفعاً للمجلس والشركة، وألا يكون هناك تعارض مع مصالحهم **(وزارة الاستثمار، ٢٠١١م)**، ومن ثم فإن وجود الأغلبيه من المديرين المستقلين من خارج الشركة علي ألا يكون لديهم أية علاقة مصالح من قريب أو بعيد بالشركة، من شأنه زيادة فعالية مجلس الإدارة كمراقبين لسلوك وتصرفات الإدارة التنفيذية والحد من الانتهازية الإدارية، ومن ثم تقليل تكلفة الوكالة والسعي إلي الحصول علي تقارير مالية ذات جودة عالية بالمقارنة بأعضاء المجلس التنفيذيين **(الهواري، ٢٠١٧)**، وهذا لن يتأتي إلا من خلال شراء خدمة مراجعة عالية

الجودة، التي تتطلب المزيد من بذل الجهد والوقت من قبل المراجع الخارجي، ومن ثم زيادة أتعاب المراجعة، وهذا يقودنا إلي وجود علاقة إيجابية معنوية بين مجلس الإدارة المستقل وأتعاب المراجعة (**Ifschutz, et al., 2010 ; Masdiah, A., and Azizah, A., 2012 ; Xingze Wu, 2012 ; Kikhia, 2014 ; Mohammad, J., and Nehme, R., 2018 ; Yatim, P., et al., 2018; Nehme, R. and Mohammad, J., 2018)**

ومن وجهة نظر أخري تتمثل في عرض خدمات المراجعة، فإن وجود مجلس إدارة مستقل من شأنه تنفيذ جميع آليات حوكمة الشركات بصرامة، ومن ثم يقل خطر المراجعة ومن ثم يقل احتمالية رفع الدعاوي القضائية المحتملة ضد المراجع، وهذا من شأنه الحد من نطاق واجراءات عملية المراجعة، بالتالي تنخفض أتعاب المراجعة، وهذا مايقودنا إلي وجود علاقة سلبية معنوية بين مجلس الإدارة المستقل وأتعاب المراجعة (**Li and Wang, 2006 ; Xingze Wu, 2012 ; El'Fred, B., and Divesh, S., 2018 ; Mahdi, S., et al., 2018**)، في حين توصلت احدي الدراسات إلي عدم وجود علاقة بين خاصية استقلالية أعضاء المجلس وأتعاب المراجعة (**الديسطي، ٢٠١٣**).

- **اجتهاد أعضاء المجلس:** يتم قياس الاجتهاد بعدد مرات اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة سنوياً، فالمجلس الذي يجتمع بشكل متكرر من المرجح أن يكون مجتهداً ويؤدي واجبه علي أكمل وجه خاصة في تحقيق الرقابة والاشراف علي أداء الإدارة التنفيذية، مما يضمن مصداقية المعلومات المالية والمحاسبية **(Muhammad, U., et al., 2018)**، لذا يجب أن ينعقد المجلس مرة كل ثلاثة أشهر علي الأقل، أي بواقع أربع مرات في السنة الواحدة كحد أدني، علي أن يتم الافصاح بالتقرير السنوي للشركة عن عدد مرات الاجتماعات **(وزارة الاستثمار، ٢٠١١م)**، ومن ثم فإن عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة يعد بمثابة أداة لقياس الجهد المبذول من أعضاء المجلس لأداء مسئولياتهم والسعي لمزيد من التدقيق أثناء اعداد التقارير المالية، وهذا مؤشر علي وجود نظام رقابه داخليه قوي، يمكن أن يعتمد عليه المراجع ومن ثم يقل حجم ونطاق المراجعة، بالتالي تنخفض أتعاب المراجعة (**Carcello, and Neal, 2000 ; Desender, K., et al., 2009).**

وفي المقابل أشارت نتائج بعض الدراسات إلي وجود علاقة إيجابية بين عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة وأتعاب المراجعة (**Ifschutz, S., et al., 2010 ; Goodwin S., and Kent, P., 2006 ; Muhammad, U., et al., 2018**)، في حين أشارت نتائج بعض الدراسات الأخري إلي عدم وجود علاقة بين عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة وأتعاب المراجعة (**Li and Wang, 2006 ; Kikhia,2014 ; El'Fred, B., and Divesh, S., 2018**) .

- **الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للشركه**: أوصت لجنة كادبري في تقريرها " الجوانب المالية لحوكمة الشركات" علي ضرورة الفصل الواضح بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب المدير التنفيذي للشركة وذلك لضمان استقلالية وتحسين كفاءة أنشطة المجلس في رقابة ومتابعة الإدارة التنفيذية **(Cadbury Report, 1992)**، ويفضل دليل حوكمة الشركات المصري ألا يجمع الشخص الواحد بين منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي (العضو المنتدب)، وإذا كان الجمع بين المنصبين ضرورياً فيجب توضيح أسباب ذلك بالتقرير السنوي للشركه، علي أن يتم تعيين نائب رئيس المجلس من الأعضاء غير التنفيذيين **(وزارة الاستثمار، ٢٠١١م).**

وقد خلصت بعض الدراسات إلي أن الجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للشركة، يوسع من صلاحية وسلطة المدير التنفيذي للشركة، مما يضعف الدور الرقابي والاشرافي لمجلس الإدارة وينعكس سلبياً علي أداء الشركة، كما يعد أحد مؤشرات ضعف الحوكمة **(خليل، ٢٠١٠ ; الزغبي، ٢٠١٦)**، هذا بالإضافه إلي أن الازدواجيه تحد من استقلالية مجلس الإدارة، بالتالي يقل احتمال طلب خدمة مراجعة ذات جودة عاليه، ومن ثم فإن الجمع بين المنصبين يؤثر سلبياً علي أتعاب المراجعة (**Karim, A. K. and Zijl, T. V., 2015**)، كما أن الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للشركة من شأنه أن يطمئن هيكل الملكية وكل أصحاب المصالح الأخري علي مصالحهم بالشركة، مما يزيد من استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، بالتالي تحقيق مزيد من الرقابة والاشراف علي أمور الشركة المالية والمحاسبية، الأمر الذي ينتج عنه وجود نظام رقابة داخلية قوي، ومن ثم يقل حجم ونطاق اختبارات المراجع الخارجي، كما يقل جهد ووقت المراجع عند تنفيذ عملية المراجعة، وأخيراً تنخفض أتعاب المراجعة **(Nehme, R., and Mohammad, J., 2018)**، في حين توصلت دراسة أخري إلي عدم وجود

علاقة بين خاصية الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للشركة وأتعاب المراجعة (**الديسطي، ٢٠١٣**).

وقد تناولت احدي الدراسات بعداً جديداً يتمثل في تأثير المكافآت التي يحصل عليها المدير التنفيذي علي أتعاب المراجعة، حيث تعد تلك المكافآت بمثابة دافعاً قوياً لتحسين جودة التقارير المالية، ومن ثم يكون لديه دافعاً قوياً للحصول علي مراجعة عالية الجودة، التي تتطلب مزيد من جهد ووقت المراجع الخارجي، بالتالي زيادة أتعاب المراجعة **(Kannan, Y.H., et al., 2014)** ، في حين توصلت دراسه أخري إلي عدم وجود علاقة بين المكافآت المدفوعة للمدير التنفيذي للشركة وأتعاب المراجعة (**Billings, B.A., et al., 2013**)، لكن لايستطيع الباحث قياس هذا المتغير بسبب عدم وجود بيانات عن قيمة المكافآت الشهرية أو السنوية الممنوحة للمديرين التنفيذيين للشركات محل الدراسة.

- **ملكية أعضاء مجلس الإدارة:** يمكن لأعضاء مجلس الإدارة تملك جزء من أسهم الشركة، وهذا من شأنه تشجيع أعضاء المجلس علي العمل من أجل تحسين الوضع المالي والمحاسبي للشركة لأن ثروتهم علي المحك، ومن ثم تقل فرص اعداد قوائم وتقارير مالية مضللة (**Muhammad, U., et al., 2018**)، وينظر إلي هذا النمط من الملكية علي أنه إحدى الآليات التي تؤدي إلي تخفيض مشاكل الوكالة الناتجة عن انفصال الملكية عن الإدارة، حيث يوجد توافق بين حملة الأسهم والإدارة ومايترتب عليه من تخفيض السلوك الإنتهازي للإدارة (**Lin and Liu, 2012**)، وبناءً علي منظور عرض خدمة المراجعة توصلت إحدي الدراسات لوجود تأثير سلبي لحيازة أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركات علي أتعاب المراجعة، بسبب انخفاض مخاطر المراجعة (**Muhammad, U., et al., 2018**)، وفي المقابل وبناءً علي منظور طلب خدمة المراجعة يتوقع الباحث وجود تأثير إيجابي لحيازة أعضاء مجلس الإدرة لأسهم الشركة علي أتعاب المراجعة، بسبب رغبة هؤلاء الأعضاء في الحصول علي خدمة مراجعة عالية الجودة الأمر الذي من شأنه زيادة أتعاب المراجعة.

٣-٣ علاقة خصائص لجنة المراجعة بأتعاب المراجعة:

وافق الكونجرس الأمريكي علي مشروع قانون **Sabanes-Oxley** عام ٢٠٠٢م ، كرد فعل للانهيارات المالية التي حدثت لبعض الشركات الأمريكية، والذي من خلاله ألزم الشركات المتداوله أسهمها في البورصة بوجود لجنة

للمراجعة، تقوم بتقييم وترشيح وتحديد أتعاب المراجعين الخارجيين ومتابعة أية تعارض مع الإدارة، وفي المملكة المتحدة أوصت لجنة **Cadbury** بتشكيل لجنة المراجعة نتيجة تزايد حالات إدارة الأرباح وظهور مفهوم حوكمة الشركات **(Judson Cask, et al., 2010).**

وفي مصر نصت الماده رقم (٧) من قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال علي " أن يكون لكل شركة مقيدة بجداول البورصة لجنة للمراجعة يختارها مجلس إدارة الشركة (الهيئة العامة لسوق المال، رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٢م)، بحيث تشكل من عدد لايقل عن ثلاثة أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين، من أهم مهامها تقييم مؤهلات وكفاءة واستقلالية المراجع الخارجي واقتراح تعينة وتحديد أتعابه وعزله واعتماد قيامه بالأعمال الإضافية غير المراجعة، والتأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية والمحاسبية، ومناقشة ملاحظات المراجع الخارجي علي القوائم المالية **(وزارة الاستثمار، ٢٠١١م)**، ومن ثم فإن أداء لجنة المراجعة يبني علي ممارسات ومواقف مجلس الإدارة، حيث يقوم كل منهما بدور رقابي للحد من مشكلة الوكاله ومراقبة أداء الإدارة التنفيذية وعملية إعداد التقارير المالية، وفيما يلي استعراض أهم خصائص فعالية لجنة المراجعة:

- **حجم لجنة المراجعة**: يعتبر حجم لجنة المراجعة مقياساً لجودة عملية المراجعة، فالحجم يوفر مؤشر علي قيام اللجنة بواجباتها بشكل فعال(**Chan, A., et al., 2013 ; Kikhia H. Y., 2014,**)، ويجب أن تتكون من ثلاثة إلي خمسة أعضاء وقد تمتد لتشمل سبعة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وتكون مسئوله عن مراجعة القوائم المالية، والتأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية، والتوصيه بترشيح وتحديد أتعاب المراجع الخارجي وتحقيق استقلاليته، ومناقشة نتائج المراجعة مع كل من المراجع الداخلي والخارجي**(Arens, A., and Beasley, M., 2014).**

كما يختلف متطلبات كل دولة بالنسبه لعدد الأعضاء المستقلين بلجنة المراجعة، ففي أمريكا يشترط أن يكون جميع أعضاء لجنة المراجعة من المستقلين، بينما يتطلب دليل الحوكمة بماليزيا أن يكون أغلب الأعضاء من المستقلين(**Masdiah, A., and Azizah, A., 2012**)، بينما في مصر فإن لجنة المراجعة تتكون من عدد لايقل عن ثلاثة أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين، أحدهم خبير في الشئون المالية والمحاسبية (**وزارة الاستثمار، ٢٠١١م).**

ولقد خلصت بعض الدراسات إلي وجود علاقة إيجابية بين حجم لجنة المراجعة وأتعاب المراجعة، أي كلما زاد عدد أعضاء لجنة المراجعة كلما زادت قدرتها علي تحقيق الرقابة والاشراف علي أعمال الشركة، بالإضافه إلي تحقيق رغبتهم بمزيد من المصداقيه للمعلومات المالية والمحاسبية من قبل المراجع الخارجي الذي يطلب مزيداً من الأتعاب (**Lee, H., and Mande, V., 2005 ; Ismail Adelopo, et al., 2012 ; Hazar, B., and Franc¸o., 2016**)، وفي المقابل خلصت بعض الدراسات إلي وجود علاقة سلبية بين حجم لجنة المراجعة وأتعاب المراجعة، (**Muhammad, U., et al., 2018 ; المدهون، ٢٠١٤**).

- **استقلالية أعضاء اللجنة**: تعتبر هذه الخاصية حجر الزاوية لتحقيق فعالية أداء تلك اللجنة وقدرتها علي القيام بدورها الاشرافي والرقابي، وطبقاً لهذه الخاصيه يجب أن يكون جميع أعضاء اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، ويجوز أن تضم اللجنة أعضاء غير تنفيذيين في حالة عدم توافر العدد الكافي من المستقلين، ويمكن تعيين عضو أو أكثر من خارج الشركة، علي أن يكون رئيس اللجنة مستقلاً وأغلب أعضاؤها من المستقلين أو غير التنفيذيين (**وزارة الاستثمار، ٢٠١١م**)، كما نص قانون (**SOX,2002**) في الجزء رقم (٣٠١) علي ضرورة أن تحافظ جميع الشركات التي لديها لجنة مراجعة علي استقلاليتها بنسبة ١٠٠% ، لأن هذه الخاصيه تدعم وظيفة المراجعة الخارجية من خلال إخراج تقارير مالية غير مشكوك فيها (**Hay, D., et, al., 2006**).

ولقد خلصت بعض الدراسات إلي أن خاصية استقلال أعضاء لجنة المراجعة ترتبط بعلاقة طردية مع أتعاب **المراجعة** (**Lee, H., and Mande, V., 2005 ; Goodwin S., and Kent, P., 2006 ; Mohammad, J., and Nehme, R., 2018 ; Nehme, R.,Mohammad, J., 2018**)، وفي المقابل أكدت بعض الدراسات أن خاصية استقلال أعضاء لجنة المراجعة ترتبط بعلاقة سلبية معنوية مع أتعاب المراجعة (**Boo, E. and Divesh, S., 2008 ; Persons, 2009 ; Krishnan, G. and Visvanathan, G., 2009 ; راضي وآخرون، ٢٠١٧**) ، في حين لم تتوصل إحدي الدراسات الأخري إلي وجود أي علاقة بين استقلالية أعضاء لجنة المراجعة وأتعاب المراجعة (**Rustarn et, al., 2013**).

- **توفر المعرفة والخبرة المالية أو المحاسبية لدي أعضاء اللجنة**: يجب توافر عنصر المعرفة الماليه لدي جميع أعضاء لجنة المراجعة، وتوافر الخبره المالية أو المحاسبية لدي أحد الأعضاء علي الأقل، لما لهما من تأثير مباشر علي جودة نظام الرقابة الداخلية وعملية اعداد التقارير المالية، وجودة الإفصاح عن المعلومات المالية بالتقارير المالية (**Chan, A., et al., 2013)** ، كما يشترط دليل الحوكمة في مصر ضرورة أن يتوافر لدي أحد أعضاء اللجنة خبره في الشئون المالية والمحاسبية **(وزارة الاستثمار، ٢٠١١م)**.

وقد خلصت بعض الدراسات إلي أن خاصية توفر المعرفه والخبرة المالية أو المحاسبية لدي أعضاء لجنة المراجعة ترتبط بعلاقة طردية مع أتعاب المراجعة (**Lee, H. and Mande, V., 2005 ; Goodwin S., and Kent, P., 2006 ; Yatim, P., et al., 2018)**، وفي المقابل أكدت بعض الدراسات إلي أن خاصية توفر المعرفه والخبره المالية أو المحاسبية لدي أعضاء لجنة المراجعة ترتبط بعلاقة سلبية معنوية مع أتعاب المراجعة (**Krishnan, G. and Visvanathan, G. 2009 ; Muhammad, U., et al., 2018 ; راضي وآخرون، ٢٠١٧)**، في حين توصلت نتائج احدي الدراسات الأخري إلي عدم وجود علاقة بين خاصية توفر المعرفه والخبره المالية أو المحاسبية لدي أعضاء اللجنة وأتعاب المراجعة (**الديسطي، ٢٠١٣**).

- **اجتهاد أعضاء اللجنة**: يقاس اجتهاد لجنة المراجعة بعدد مرات اجتماع اللجنة خلال العام، (**Yatim, P., et al., 2018**)، حيث يجب أن تجتمع اللجنة دورياً وفقاً لبرنامج اجتماعات محدد وبما لايقل عن مره كل ثلاثة أشهر **(وزارة الاستثمار، ٢٠١١م)**، حيث توصلت بعض الدراسات إلي وجود علاقة إيجابية بين عدد مرات اجتماع اللجنة وأتعاب المراجعة (**Goodwin S., and Kent, P., 2006 ; Yatim, P., et al., 2018)** بينما توصلت دراسات أخري إلي أن الاجتماع المتكرر للجنه يقلل من مشاكل اعداد القوائم والتقارير المالية، بالتالي تقل فرص الغش والاحتيال المحاسبي مما يطمئن المراجع الخارجي إلي دقة نظام الرقابة الداخلية، بالتالي تنخفض أتعاب المراجعة (**Persons, O., 2009;**

Nehme, R., and Mohammad, J., 2018 ; Mohammad J., and Nehme, R., 2018 ; راضي وآخرون،٢٠١٧) .

٣-٤ علاقة توافر خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة معاً بأتعاب المراجعة:

في ضوء ما انتهت إليه الدراسة النظريه، يري الباحث أن خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة يمكن أن يؤثرا معاً علي أتعاب المراجعة، خاصة في الدول النامية مثل جمهورية مصر العربيه التي يغلب عليها هيكل الملكية المسيطرة، مما يمكنهم من اتخاذ القرارات التي تحقق مصالحهم الخاصة علي حساب باقي الملاك، وفي مثل هذه الحاله يمكن أن يلعب مجلس الإدارة القوية ولجنة المراجعة الفعاله دوراً مؤثراً في تحقيق الرقابة والاشراف علي أداء الإدارة التنفيذية، بما يضمن دقة المعلومات المحاسبية والمالية، وزيادة ثقه المراجع الخارجي في نظام الرقابة الداخلية، بالتالي التأثير علي أتعاب المراجعة، لذلك يمكن توضيح التأثير المشترك لخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة علي أتعاب المراجعة من خلال الشكل رقم (١):

شكل رقم (١)

التأثير المشترك لخصائص مجلس الإدارة و لجنة المراجعة على أتعاب المراجعة

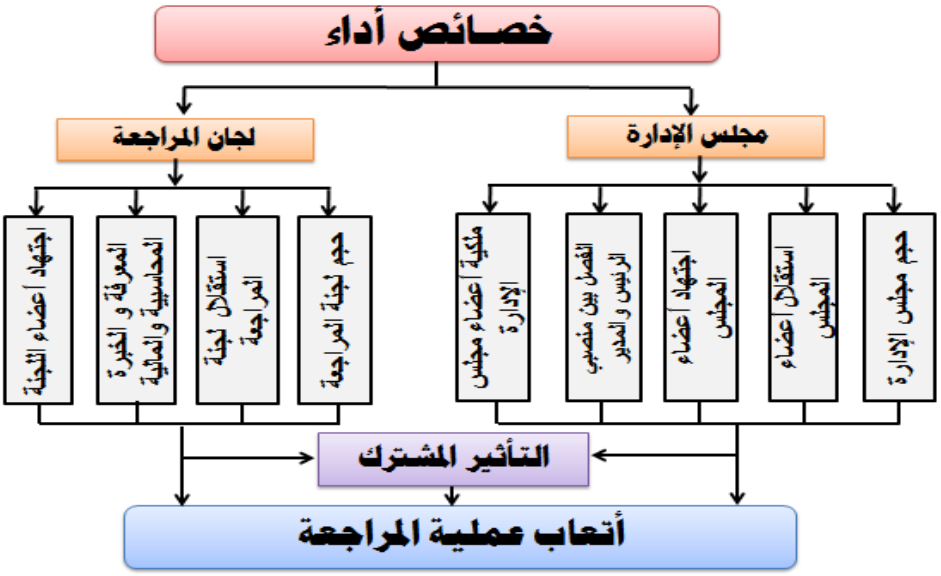

المصدر: من إعداد الباحث

القسم الرابع: الدراسة التطبيقية:

تسعي هذه الدراسة إلي اختبار التأثير المشترك لخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة علي أتعاب المراجعة، بالتطبيق علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال المده من عام ٢٠١٤حتي عام ٢٠١٦م، ويبرر الباحث تحديد بداية الدراسة التطبيقية ابتداءً من عام ٢٠١٤م، نظراً لأن الهيئة العامة للرقابة المالية قد ألزمت الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بالإفصاح عن تشكيل مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وفقاً لأحكام الماده رقم (٤٠) من قواعد القيد والشطب بالبورصة ابتداءاً من عام ٢٠١٤م الأمر الذي استدعي استبعاد جميع السنوات ماقبل ٢٠١٤م من الدراسة لعدم توافر بيانات عن تشكيل مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، وانطلاقاً مما سبق تم تناول الدراسة التطبيقية علي النحو التالي:

٤-١ مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في كافة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٤م إلي ٢٠١٦م، والتي يبلغ عددها (٢٤٧) شركه مقسمه إلي عدد (١٤) قطاع، وقد تم استبعاد عدد (٤٧) شركه تابعه للمؤسسات المالية (البنوك وشركات التأمين وشركات الخدمات المالية) لاختلاف بيئتها التشغيلية، بالإضافه إلي خضوعها لمعايير رقابيه خاصه، كما تم استبعاد (٢٥) شركه تخضع للمراجعة من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات لايتوافر لها بيانات علي أتعاب المراجعة، وأخيراً تم استبعاد عدد (٢٩) شركه لم يتوافر لها بيانات مكتمله عن متغيرات نموذج الدراسة، وفي النهايه بلغت عينة الدراسة عدد (١٤٦) شركه بواقع ثلاث مشاهدات لمعظم الشركات والقليل منها مشاهده أو اثنين حسب توفر البيانات، ومن ثم فإن اجمالي المشاهدات (٤١٢) مشاهده، حيث يوضح الجدول رقم (١) عدد الشركات الممثله للعينة النهائيه للدراسه، والقطاعات التي تنتمي إليها تلك الشركات، ونسبة كل قطاع ، واجمالي مشاهداته، كما يلي:

الجدول رقم (١)

عدد الشركات الممثلة للعينة النهائية للدراسة

مسلسل	القطاع	إجمالي الشركات المدرجة	الشركات المستبعدة	عدد شركات العينة	إجمالي المشاهدات	النسبة التقريبية لكل قطاع
١	قطاع الاتصالات والإعلام	٥	-	٥	١٥	%٣,٤
٢	قطاع الأغذية والمشروبات	٣٣	٧	٢٦	٧١	%١٧,٧
٣	قطاع التشييد ومواد البناء	٢٨	٥	٢٣	٦٦	%١٥,٦
٤	قطاع العقارات	٣٣	١٢	٢١	٦٢	%١٤,٣
٥	قطاع التكنولوجيا	٥	١	٤	١١	%٢,٧
٦	قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية	١٩	٤	١٥	٣٩	%١٠,٢
٧	قطاع الرعاية الصحية والأدوية	١٨	٧	١١	٢٦	%٧,٥
٨	قطاع السياحة والترفيه	٢٠	٥	١٥	٤٣	%١٠,٢
٩	قطاع الغاز والبترول	٣	-	٣	٩	%٢
١٠	قطاع الكيماويات والمرافق	٩	٢	٧	٢٢	%٥,٤
١١	قطاع المنتجات المنزلية والشخصية	١١	٣	٨	٢٤	%٥,٤
١٢	قطاع الموارد الأساسية	١٠	٥	٥	١٥	%٣,٤
١٣	قطاع تجار التجزئة	٦	٣	٣	٩	%٢
١٤	قطاع البنوك والخدمات المالية	٤٧	٤٧	-	-	-
	إجمالي المشاهدات	٢٤٧ شركة	١٠١ شركة	١٤٦ شركة	٤١٢ مشاهدة	%١٠٠

المصدر: من إعداد الباحث على ضوء البيانات التي تم تجميعها

٤-٢ مصادر الحصول علي بيانات الدراسة: تم الاستناد إلي العديد من المصادر للحصول علي بيانات الدراسة، كما يلي:

- تم الحصول علي البيانات المتعلقه بالمتغير التابع المتمثل في الأتعاب الفعليه المدفوعه لعملية المراجعة من قبل الشركات محل الدراسة، من محاضر الجمعية العموميه العاديه للشركات محل الدراسة المتاحه علي الموقع الالكتروني لبورصتي القاهره والاسكندريه، أو من خلال الشركات المتخصصة في نشر المعلومات المالية للشركات المقيدة بالبورصة، مثل www.argaam.com
- تم الحصول علي البيانات المتعلقه بالمتغيرات المستقله المتعلقه بفروض الدراسة التي تتمثل في خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من نموذج تقرير مجلس الإدارة السنوي المرفق بالقوائم المالية والمعد وفقاً لأحكام الماده رقم (٤٠) من قواعد القيد والشطب للأوراق المالية بالبورصة المصرية، حيث تلتزم الشركات أثناء إعداد تقرير مجلس إدارتها المعد للعرض على الجمعية العامة، إضافة البيانات التى تتطلبها البورصة بالنموذج الذي تعده البورصة وتعتمده الهيئه،على

أن يتضمن التقرير أسماء أعضاء مجلس الإدارة والتغيرات التي طرأت عليه وتحديد صفاتهم ووظيفتهم، وعدد مرات اجتماعات المجلس خلال السنة، وتشكيل لجنة المراجعة وصفاتهم، وعدد مرات إجتماعات اللجنة خلال السنة.

- أما بيانات المتغيرات الحاكمه التي ثبت معنوية تأثيرها علي أتعاب المراجعة، فقد تم الحصول عليها من القوائم المالية لشركات الدراسة المنشوره من موقع البورصه المصرية.

٤-٣ نماذج الدراسة: في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها وفروضها، وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، فقد تم صياغة ثلاثة نماذج احصائيه لاختبار فروض الدراسة، حيث يعكس النموذج الأول تأثير المتغيرات المستقلة المتمثلة لخصائص مجلس الإدارة علي المتغير التابع (أتعاب المراجعة)، ويأخذ النموذج الشكل التالي:

$$\mathbf{LnFee} = A_0 + A_1\,\mathbf{BS} + A_2\,\mathbf{BI} + A_3\,\mathbf{BN} + A_4\,\mathbf{BS} + A_5\,\mathbf{BO} + A_6\,\text{Big4} + A_7\,\text{LnAssets} + A_8\,\text{INV REC} + A_9\,\text{LEV} + \text{year and industry dummies} + e$$

كما يعكس النموذج الثاني تأثير المتغيرات المستقلة المتمثلة لخصائص لجنة المراجعة علي المتغير التابع (أتعاب المراجعة)، ويأخذ النموذج الشكل التالي:

$$\mathbf{LnFee} = A_0 + A_1\,\mathbf{CS} + A_2\,\mathbf{CI} + A_3\,\mathbf{CE} + A_4\,\mathbf{CN} + A_5\,\text{Big4} + A_6\,\text{LnAssets} + A_7\,\text{INV REC} + A_8\,\text{LEV} + \text{year and industry dummies} + e$$

أما النموذج الثالث يعكس التأثير المشترك للمتغيرات المستقلة المتمثلة لخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة علي المتغير التابع (أتعاب المراجعة)، ويأخذ النموذج الشكل التالي:

$$\mathbf{LnFee} = A_0 + A_1\,\mathbf{BS} + A_2\,\mathbf{BI} + A_3\,\mathbf{BN} + A_4\,\mathbf{BS} + A_5\,\mathbf{BO} + A_6\,\mathbf{CS} + A_7\,\mathbf{CI} + A_8\,\mathbf{CE} + A_9\,\mathbf{CN} + A_{10}\,\text{Big4} + A_{11}\,\text{LnAssets} + A_{12}\,\text{INV REC} + A_{13}\,\text{LEV} + \text{year and industry dummies} + e$$

٤-٤ قياس متغيرات الدراسة: فيما يلي كيفية قياس متغيرات النماذج:

٤-٤-١ قياس المتغير التابع: يتمثل في قيمة الأتعاب الفعلية المدفوعة من قبل الشركات محل الدراسة إلي المراجع مقابل الحصول علي خدمة المراجعة، ونظراً للتشتت الكبير لقيم تلك الأتعاب، فإنه يمكن قياسها بالوغاريتم الطبيعي كأحد الوسائل الاحصائية المتعارف عليها، وذلك كما يلي:

LnFee ترمز إلي اللوغاريتم الطبيعي لأتعاب المراجعة المدفوعة من قبل الشركة محل المراجعة للمراجع، ويتم الحصول علي بياناتها من خلال محاضر الجمعية العمومية العادية للشركات محل الدراسة.

٤-٤-٢ قياس المتغيرات المستقلة محل الاهتمام: تتمثل في خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة التي يتم من خلالها اختبارات فروض الدراسة، حيث يوضح الجدول رقم (٢) كيفية حساب هذه المتغيرات كما يلي:

الجدول رقم (٢)

المتغيرات المستقلة محل الاهتمام وطريقة حسابها

بيان بالمتغيرات المستقلة	رمز المتغير	طريقة حستب المتغير
حجم مجلس الإدارة	**BS**	**اجمالي عدد أعضاء مجلس إدارة الشركة**
إستقلالية مجلس الإدارة	**BI**	**نسبة عدد الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين إلى إجمالي عدد أعضاء المجلس**
اجتهاد أعضاء المجلس	**BN**	**عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة سنوياً**
الفصل بين منصبي رئيس المجلس والمدير التنفيذي	**BS**	**متغير وهمي يأخذ رقم (١) في حالة الفصل بين المنصبين، رقم (صفر) في حالة الجمع**
ملكية المديرين لأسهم الشركة	**BO**	**متغير وهمي يأخذ رقم (١) في حالة تملك الأعضاء لأسهم الشركة، ورقم (صفر) في حالة عدم تملك الأعضاء**
حجم لجنة المراجعة	**CS**	**إجمالي عدد أعضاء لجنة المراجعة**
إستقلالية أعضاء اللجنة	**CI**	**نسبة عدد الأعضاء المستقلين بلجنة المراجعة إلى إجمالي عدد أعضاء اللجنة**
الخبرة المالية أو المحاسبية لأعضاء اللجنة	**CE**	**نسبة عدد أعضاء اللجنة الذين يحملون مؤهل علمي في المحاسبة أو العلوم المالية والمصرفية إلى إجمالي عدد أعضاء اللجنة**
اجتهاد أعضاء اللجنة	**CN**	**عدد مرات اجتماع اللجنة خلال العام**

المصدر: من إعداد الباحث

٤-٤-٣ قياس متغيرات الرقابة: تشمل متغيرات الرقابة Control Variables العوامل المؤثره علي المتغير التابع لكنها لاتدخل في نطاق الدراسة، وتم اضافتها من أجل ضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة محل الاهتمام والمتغير التابع، حيث تم ادخالها علي نموذج الانحدار المتعدد وتتمثل في عدد من متغيرات الحاكمة التي ثبت معنوية تأثيرها علي أتعاب المراجعة، أهمها خصائص تتعلق بالمراجع، وخصائص أخري تتعلق بالشركة محل المراجعة،(**الديسطي، ٢٠٠٨؛ Hay, et., al., 2006)** ويمكن التعبير عنها كما يلي:

Big4 متغير وهمي يأخذ الرقم (١) في حالة انتماء مكتب المراجعة إلي أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبري العالمية، بينما يأخذ الرقم (صفر) فيما عدا ذلك.

Ln Assets	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة محل المراجعة، كمقياس لحجم الشركة التي تتأثر بها أتعاب المراجعة.
INV REC	نسبة إجمالي قيمة (المدينين+ المخزون السلعي+ أوراق القبض) إلي إجمالي الأصول، كمقياس لدرجة تعقيد عملية المراجعة لأن تلك البنود تحتاج إلي جهد كبير من المراجع ومن ثم زيادة وقت المراجعة، ومن ثم التأثير علي أتعاب المراجعة.
LEV	نسبة الرافعة المالية وتقاس بنسبة إجمالي الالتزامات إلي إجمالي حقوق الملكية، لأن تلك النسبه تعبر عن درجة المخاطر التي قد يتعرض لها المراجع نتيجة رفع دعاوي قضائية ضده في حالة تعرض الشركة للإفلاس.

٤-٤-٤ المتغيرات الوهمية للسنوات والصناعات: هي التي تتحكم في أثر التضخم من سنة لأخري على أتعاب المراجعة، بالإضافه إلي المتغيرات التي تتحكم في أثر اختلاف نوع النشاط التي تنتمي إليها الشركة على أتعاب المراجعة.

٤-٥ نتائج الدراسة التطبيقية:

تم اختبار فروض الدراسة من خلال تطبيق تحليل الانحدار المتعدد، لإختبار تأثير المتغيرات المستقلة التي تتمثل في خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة علي المتغير التابع الذي يتمثل في أتعاب مراجعة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية من سنة ٢٠١٤ حتي ٢٠١٦، ففي المرحله الأولي تم ادخال المتغيرات المستقله المتعلقه بخصائص مجلس الإدارة ومدي تأثيرها علي المتغير التابع المتمثل في أتعاب المراجعة وفقاً لمعادلة النموذج الأول، حيث يمكن تقسيم نتائج اختبار فروض الدراسة إلي مايلي:

٤-٥-١ الإحصاءات الوصفيه: يوضح الجدول رقم (٣) الإحصاءات الوصفيه لمتغيرات الدراسة، حيث أظهر التحليل الإحصائي متوسط قيمة المتغير التابع المتمثل في أتعاب المراجعة، وكذلك متوسط قيم المتغيرات المستقلة المتمثلة لخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، فضلاً عن المتغيرات الحاكمة، وذلك عن الفترة من٢٠١٤-٢٠١٦م كما يلي:

الجدول رقم (٣)

الاحصاءات الوصفيه لمتغيرات الدراسة

المتغير	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	الانحراف المعياري
أتعاب المراجعة	٩.٣٩	١٣.٤٢	١١.٣٩٩	٠.٧٧٤
حجم مجلس الإدارة	٣	١٧	٨.١٠٢	٢.٧٨٨
استقلالية أعضاء المجلس	صفر	١	٠.٧٣٦	٠.١٨٤
اجتهاد أعضاء المجلس	٢	٢٦	٨.٧٠٤	٤.٤٠٥
الفصل بين منصبي الرئيس والمدير	صفر	١	٠.٤٣٧	٠.٤٩٦
ملكية أعضاء المجلس	صفر	١	٠.٨٥٩	٠.٣٤٨
حجم لجنة المراجعة	٢	٧	٣.٤٣٢	٠.٨٧٥
استقلالية أعضاء اللجنة	صفر	١	٠.٧١٥	٠.٢٣٧
نوافر الخبرة المحاسبية	صفر	١	٠.٥٩٦	٠.٢١٢
اجتهاد أعضاء اللجنة	صفر	٤٠	٤.٨٥٧	٣.٧٧
Big4	صفر	١	٠.٣٩٣	٠.٤٨٩
LnTA	١٥.٣٤	٢٣.٩	٢٠.٠٤٤	١.٦١٨
RECINV	٠.٠٣	٤٩	١.٢٨٨	٥.٩٤٣
LEV	صفر	١	٠.٣٨٦	٠.٢٢٦
YearDummies	صفر	١	٠.٣٣٧	٠.٤٧٣
نوع القطاع	١	١١	٥.٣١١	٢.٩٩٨

المصدر:من إعداد الباحث على ضوء نتائج التحليل الإحصائي

٤-٥-٢ نتائج اختبارات فروض الدراسة:

اعتمد الباحث عند تفسيره لنتائج التحليل الإحصائي لفروض الدراسة علي النظرية الاقتصادية المتعلقة بطلب وعرض خدمة المراجعة، حيث تسعي الشركات محل المراجعة من منظور طلب الخدمة إلي الحصول علي أعلي قدر ممكن من جودة المعلومات المالية وهذا يتطلب من المراجع الخارجي بذل المزيد من الجهد والوقت للحصول علي مستوي مراجعة عالية الجودة، مما يؤدي إلي ارتفاع أتعاب المراجعة، أما من منظور عرض الخدمة، فإن وجود مجلس إداره قوي ولجنة مراجعة فعالة يعني وجود نظام رقابه داخليه قوي، وهذا من شأنه تقليل خطر المراجعة مما يقلل اجراءات اختبارات المراجعة، بالتالي تنخفض أتعاب المراجعة (راضي وآخرون، ٢٠١٧م).

<u>اختبار الفرض الأول:</u> يوجد تأثير معنوي لخصائص مجلس الإدارة على أتعاب مراجعة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

يوضح الجدول رقم (٤) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لفرض الدراسة الأول، وقد بلغت قيمة F (١٩,٤١٦) بدلالة P. Value (٠,٠٠٠) ، وهو مايشير إلي صلاحية النموذج المعبر عن العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وأتعاب المراجعة،

كما تبين النتائج أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقله Multi collinearity، حيث تقع جميع قيم مقياس VIF تحت تحت مستوى (١٠)، الذي يعتبر حد البدايه الدال على وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقله.

كما بلغت قيمة (R^2) (٠,٥١٨) مما يعكس القيمة التفسيرية للنموذج، التي توضح أن المتغيرات المستقله مجتمعة تفسر نحو ٥١,٨% من التأثير الكلي علي المتغير التابع (أتعاب المراجعة)، وباقي النسبه يرجع إلي الخطأ العشوائي في المعادله، أو لعدم إدراج متغيرات مستقله أخري.

الجدول رقم (٤)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للعلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وأتعاب المراجعه

المتغيرات المستقلة	β Coefficient	Standardized β Coefficient	t Value	P. Value	VIF
ثابت الانحدار (α)	٨.٦٧٤		٢٠.٤٢٦	٠.٠٠٠	
حجم مجلس الإدارة	٠.٠٥٧	٠.٢٠٧	٤.٥٧٥	٠.٠٠٠	١.٢٤٤
استقلالية أعضاء المجلس	٠.٠٧٦-	٠,٠١٨-	٠,٤٢١-	٠.٦٧٤	١.١٤٦
اجتهاد أعضاء مجلس الإدارة	٠,٠٠٥-	٠,٠٣٠-	٠,٧١٣-	٠.٤٧٦	١.٠٦٧
فصل منصبي الرئيس والمدير	٠.٢٤	٠.٢٥٤	٣.٥١	٠.٠٠٠	١.١٧٩
ملكية أعضاء المجلس	٠,١٣٠-	٠,١٥٩-	١.٣٧٨-	٠.٠١٧	١.١٠٦
Big4	٠.٤٣٦	٠.٢٧٦	٦.١٤٨	٠.٠٠٠	١.٢٣٣
LnTA	٠.١٠٥	٠.٢٢	٤.٨٩٨	٠.٠٠٠	١.٢٣٥
RECINV	٠.٠٠٢	٠.٠١٤	٠.٣٣٣	٠.٧٣٩	١.٠٢٤
LEV	٠.١٨	٠.٠٥٢	١.٢٨٦	٠.١٩٩	١.٠١٨
Year Dummies	٠.٢٧٥	٠.١٦٨	٤.١٣٨	٠.٠٠٠	١.٠١٢
نوع القطاع	٠,٠١٤-	٠,٠٥٣-	١.٢٠٢-	٠.٢٣٠	١.١٧٣
معامل التحديد R^2 = ٠,٥١٨			نسبة الخطأ = ٤٨,٢%		
قيمة F = ١٩,٤١٦			مستوى الثقة (٩٥%)		
قيمة P. Value = ٠,٠٠٠			المتغير التابع : أتعاب المراجعه (Log Fees).		

المصدر:من إعداد الباحث على ضوء نتائج التحليل الإحصائي

كما يتضح من النتائج المبينة بالجدول السابق (الخانات المظللة)، أن هناك ثلاثة متغيرات فقط من بين خصائص مجلس الإدارة هم اللذين يمتلكون تأثيراً معنوياً علي أتعاب المراجعة، هم حجم مجلس الإدارة، والفصل بين منصبي الرئيس والمدير، وملكية أعضاء مجلس الإدارة، كما أن هناك ثلاثة فقط من المتغيرات الحاكمة (الرقابة) هي التي تملك تأثيراً معنوياً علي أتعاب المراجعة ، تتمثل في التعاقد مع مكاتب المراجعة الكبرى، وإجمالي الأصول، ومعامل الحد من التضخم، وذلك وفقاً لمعاملات β وقيم P. Valu الخاصة بكل منهم.

وبناءً على ذلك يمكن استخلاص صحة الفرض الأول للدراسه جزئياً، حيث يتضح أن أتعاب المراجعة إنما تتحدد وفق هذا النموذج فقط بثلاثة خصائص لمجلس الإدارة هي حجم مجلس الإدارة، والفصل بين منصبي الرئيس والمدير، وملكية أعضاء مجلس الإدارة، ويمكن عرض نتائج اختبار الفروض الفرعيه المنبثقة من الفرض الأول على النحو التالي:

- **اختبار الفرض الأول (أ): يوجد تأثير معنوي لحجم مجلس الإدارة على أتعاب المراجعة**: حيث أظهرت نتائج التحليل أن معامل β المعياريه = ٠,٢٠٧ ، وقيمة P. Value = ٠,٠٠٠) ، مما يشير إلي وجود تأثير إيجابي معنوي لحجم مجلس الإدارة علي أتعاب المراجعة، وهذا يعني قبول هذا الفرض الجزئي، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (**Mohammad, J., and Nehme, R., 2018; Nehme, R., Mohammad, J., 2018; Muhammad, U., et al., 2018**).

ويعتقد الباحث أنه يمكن تفسير هذه النتيجة من منظور طلب خدمة المراجعة، بأن الشركات المقيدة بالبورصة المصرية تحاول الاستفاده من الخبرات العلمية والعملية المتنوعة التي يمكن أن تتوافر من خلال الحجم الكبير لأعضاء مجلس الإدارة، هذا بالإضافه إلي تحقيق رغبة معظم هؤلاء الأعضاء في تحقيق المزيد من الافصاح والشفافية والمصداقية بالتقارير المالية، لحماية أنفسهم من خطر التقاضي نتيجة تقديم معلومات غير صحيحة، وهذا يتطلب من المراجع الخارجي بذل المزيد من الجهد والوقت لتنفيذ المزيد من اختبارات المراجعة، وهذا من شأنه زيادة أتعاب المراجعة.

- **اختبار الفرض الأول (ب): يوجد تأثير معنوي لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على أتعاب المراجعة**، حيث أظهرت نتائج التحليل أن معامل β المعياريه = - ٠,٠١٨، وقيمة P. Value = ٠,٦٧٤ ، مما يشير إلي عدم وجود تأثير معنوي لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة علي أتعاب المراجعة، وهذا يعني رفض هذا الفرض الجزئي، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (**الديسطي، ٢٠١٣**).

ويعتقد الباحث أنه يمكن تفسير هذه النتيجة بأن الشركات المصرية التي شملتها عينة الدراسة يغلب عليها نمط الملكية المسيطرة التي يغلب عليها طابع الملكية العائلية أو الإدارية أو كبار المساهمين الذين يملكون ٥% فأكثر، حيث يسعي الملاك إلي اختيار أعضاء مجلس الإدارة المستقلين أو غير التنفيذيين الذين يتوقعون منهم تحقيق أهدافهم، ويمكن تسميتهم بأعضاء مجلس الإدارة الموجهين أو الشرفيين، بالتالي تكون استقلاليتهم غير تامه، لأنهم يحاولون ارضاء رغبات رئيس المجلس، ومن ثم فإن نسبة استقلالية أعضاء مجلس الإدارة كانت أقل مما يجب، ومن ثم أظهرت هذه الخاصيه عدم تأثير علي أتعاب المراجعة.

- **اختبار الفرض الأول (ج): يوجد تأثير معنوي لاجتهاد أعضاء المجلس على أتعاب المراجعة،** حيث أظهرت نتائج التحليل أن معامل β المعياريه = -٠,٠٣٠ ، وقيمة P. Value = ٠,٤٧٦، مما يشير إلي عدم وجود تأثير معنوي لاجتهاد أعضاء مجلس الإدارة علي أتعاب المراجعة، وهذا يعني رفض هذا الفرض الجزئي، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (**Li, and Wang, 2006 ; Kikhia, 2014 ; El'Fred, B. and Divesh, S., 2018**).

ويعتقد الباحث أنه يمكن تفسير هذه النتيجة بأن علي الرغم من أن غالبية مجلس إدارة الشركات المصرية التي شملتها عينة الدراسة قد التزم بالانعقاد بواقع أربع مرات في السنة الواحدة كحد أدني طبقاً لدليل قواعد ومعايير الحوكمة المصرية، لكن القليل من هذه الشركات قد تجاوز أربع جلسات في السنة، ومن ثم فإن تحديد الحد الأدني بأربع جلسات للمجلس في السنة هو حد غير كاف وقد يكون هو السبب في عدم وجود تأثير له علي أتعاب المراجعة، ومن ثم يجب زيادة الحد الأدني بواقع مرة شهرياً أي اثنتي عشر مرة في السنة، ومن ثم تزداد فرصة المجلس في تحقيق الرقابة والاشراف علي أداء الإدارة التنفيذية، مما يترتب علي ذلك وجود نظام رقابه داخليه قوي يمكن أن يعتمد عليه المراجع الخارجي ويحد من حجم اختباراته عند تنفيذ عملية المراجعة، بالتالي تنخفض أتعاب المراجعة.

- **اختبار الفرض الأول (د): يوجد تأثير معنوي للفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للشركه (العضو المنتدب) على أتعاب المراجعة،** حيث أظهرت نتائج التحليل أن معامل β المعيارية = ٣,٥١ ، وقيمة P. Value = ٠,٠٠٠، مما يشير إلي وجود تأثير إيجابي معنوي للفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للشركه على أتعاب المراجعة، وهذا يعني قبول هذا الفرض الجزئي، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (**Mohammad, J. and Nehme, R., 2018 ; Muhammad, U., et al., 2018**).

ويعتقد الباحث أنه يمكن تفسير هذه النتيجة بأن غالبية الشركات المصرية التي شملتها عينة الدراسة يوجد بها فصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، وهذا من شأنه زيادة استقلالية وفعالية مجلس الإدارة التي من شأنها زيادة رغبة هؤلاء الأعضاء في الحصول علي مراجعة ذات جودة عالية، وهذا يتطلب بذل المزيد من جهد ووقت المراجع أثناء تنفيذ عملية المراجعة، ومن ثم زيادة أتعاب المراجعة.

- **اختبار الفرض الأول (هـ): يوجد تأثير معنوي لملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة على أتعاب المراجعة،** حيث أظهرت نتائج التحليل أن معامل β المعياريه = - ٠,١٥٩ ، وقيمة P. Value = ٠,٠١٧)، مما يشير إلي وجود تأثير سلبي معنوي لملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة على أتعاب المراجعة، وهذا يعني قبول

هذا الفرض الجزئي، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (**Muhammad, U., et al., 2018; Lin, and Liu, 2012**) كما اختلفت مع نتيجه دراسة (**الديسطي، ٢٠١٣**)

ويعتقد الباحث أنه يمكن تفسير هذه النتيجة بأن الشركات التي لديها أعضاء مجلس إدارة يملكون أسهم بالشركة، يسعون إلي الحد من السلوك الانتهازي للإداره التنفيذية، ومن ثم تحسين الوضع الإداري والمحاسبي للشركة بما يجعل نظام الرقابة الداخلية قوي، ومن ثم تقل مخاطر المراجعة، بالتالي تنخفض اجراءات وحجم اختبارات المراجع الخارجي ويقل جهد ووقت المراجع، وأخيراً تنخفض أتعاب المراجعة.

وبناءً على النتائج السابقة ، يمكن التوصل إلى المعادلة التالية للتعبير عن النموذج الأول للدراسة الذي يوضح تأثير خصائص مجلس الإدارة علي أتعاب المراجعة:

LnFee = 8.674 + 0.057 BS + 0.24 BS – 0.130 BO + 0.436 Big4 + 0.105 LnAssets + 0.275 year dummy

<u>اختبار الفرض الثاني:</u> يوجد تأثير معنوي لخصائص لجنة المراجعة على أتعاب مراجعة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

يوضح الجدول رقم (٥) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لفرض الدراسة الثاني، وقد بلغت قيمة F (١٧,١٤٢) بدلالة P. Value (٠,٠٠٠)، وهو مايشير إلي صلاحية النموذج المعبر عن العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وأتعاب المراجعة ، كما تبين النتائج أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقله Multi collinearity، حيث تقع جميع قيم مقياس VIF تحت تحت مستوى (١٠) الذي يعتبر حد البداية الدال على وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقله.

كما بلغت قيمة (R2) (٠,٤١٧) مما يعكس القيمة التفسيرية للنموذج، التي توضح أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر نحو ٤١,٧% من التأثير الكلي علي المتغير التابع (أتعاب المراجعة)، وباقي النسبه يرجع إلي الخطأ العشوائي في المعادلة، أو لعدم إدراج متغيرات مستقله أخري.

الجدول رقم (٥)
نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للعلاقة بين خصائص لجنة المراجعه وأتعاب المراجعه

المتغيرات المستقلة	β Coefficient	Standardized β Coefficient	t Value	P. Value	VIF
ثابت الانحدار (α)	٨.٢٤٣		١٩.٣٦٦	٠.٠٠٠	
حجم لجنة المراجعه	٠,٠٧٢-	٠,٠٨١-	١.٨٨٨-	٠.٠٦٠	١.٠٥٥
استقلالية أعضاء لجنة المراجعه	٠.١٥٢	٠.٠٤٦	٠.٩١٥	٠.٣٦١	١.٤٧٣
توفر الخبرة المحاسبيه أو الماليه	٠,٠١٦-	٠,٠٤٣-	٠,٠٩١-	٠.٠٠٩	١.٢٩٥
اجتهاد أعضاء لجنة المراجعه	٠.٠١٢	٠.٠٥٦	١.٣٤٠	٠.٠١٨	١.٠١٣
Big4	٠.٥١٤	٠.٣٢٥	٧.١٧٤	٠.٠٠٠	١.١٧٣
LnTA	٠.١٤٩	٠.٣١٢	٧.٠٠٤	٠.٠٠٠	١.١٣٩
RECINV	٠.٠٠٠	٠.٠٠٤	٠.٠٨٧	٠.٩٣١	١.٠١٤
LEV	٠.١٤١	٠.٠٤١	٠.٩٦٣	٠.٣٣٦	١.٠٣٩
Year Dummies	٠.٢٨٥	٠.١٧٥	٤.١٥٠	٠.٠٠٠	١.٠١٣
نوع القطاع	٠,٠١٩-	٠,٠٧٤-	١.٥٧٠-	٠.١١٧	١.٢٨٤
معامل التحديد R^2 = ٠,٤١٧		نسبة الخطأ = ٥٨,٣%			
قيمة F = ١٧,١٤٢		مستوى الثقة (٩٥%)			
قيمة P. Value = ٠,٠٠٠		المتغير التابع : أتعاب المراجعه (Log Fees).			

المصدر:من إعداد الباحث على ضوء نتائج التحليل الإحصائي

كما يتضح من النتائج المبينه بالجدول السابق (الخانات المظللة)، أن هناك متغيرين فقط من بين خصائص لجنة المراجعة هما اللذان يمتلكان تأثيراً معنوياً علي أتعاب المراجعة، هما توفر المعرفه والخبرة الماليه أو المحاسبية لدي أعضاء لجنة المراجعة، واجتهاد أعضاء اللجنة، كما أن هناك ثلاثة فقط من المتغيرات الحاكمة التي تملك تأثيراً معنوياً علي أتعاب المراجعة، تتمثل في التعاقد مع مكاتب المراجعة الكبرى، وإجمالي الأصول، ومعامل الحد من التضخم، وذلك وفقاً لمعاملات β وقيم P. Value الخاصة بكل منهم.

وبناءً على ذلك فإنه يمكن استخلاص صحة الفرض الثاني للدراسة جزئياً، حيث تتحدد أتعاب المراجعة وفق هذا النموذج بعاملين فقط من خصائص لجنة المراجعة هما توفر المعرفه والخبرة المالية أوالمحاسبية لدي أعضاء لجنة المراجعة، واجتهاد أعضاء اللجنة،ويمكن عرض نتائج اختبار الفروض الفرعيه المنبثقة من الفرض الثاني على النحو التالي:

- **اختبار الفرض الثاني (أ): يوجد تأثير معنوي لحجم لجنة المراجعة على أتعاب المراجعة،** حيث أظهرت نتائج التحليل أن معامل β المعيارية = -٠,٠٨١ ، وقيمة P. Value = ٠,٠٦٠، مما يشير إلي عدم وجود تأثير معنوي لحجم لجنة المراجعة على أتعاب المراجعة، وهذا يعني رفض هذا الفرض الجزئي، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (**Goodwin, S., , and Kent, P., 2006 ; Yatim, P., et al., 2018 ; Mohammad, J., and Nehme, R., 2018 ; Abdul Hamid and Abdullah, 2012**).

ويعتقد الباحث أنه يمكن تفسير هذه النتيجة بأن عدد قليل من الشركات التي شملتها عينة الدراسة قد التزمت بما جاء بدليل وقواعد الحوكمة المصري الذي نص علي أن تتكون لجنة المراجعة من ثلاثة أعضاء فأكثر، في حين أن الكثير من الشركات لم تلتزم بهذا العدد، كما اتضح أيضاً أن غالبية أعضاء اللجنة من غير التنفيذيين وليس من المستقلين كما جاء بدليل الحوكمه المصري.

- **اختبار الفرض الثاني (ب): يوجد تأثير معنوي لاستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على أتعاب المراجعة،**حيث أظهرت نتائج التحليل أن معامل β المعيارية = ٠,٠٤٦ ، وقيمة P. Value = ٠,٣٦١،مما يشير إلي عدم وجود تأثير معنوي لاستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على أتعاب المراجعة، وهذا يعني رفض الفرض الجزئي، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة **(Rustarn, et al., 2013).**

ويعتقد الباحث أنه يمكن تفسير هذه النتيجة بأن غالبية أعضاء لجنة المراجعة بالشركات محل الدراسة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وليس المستقلين، ومن ثم لا يتوفر فيهم صفة الاستقلال التام التي تدفعهم للحصول علي مراجعة ذات جودة عاليه، وهذا من شأنه تخفيض نسبة استقلالية أعضاء اللجنة بالشركات محل الدراسة، ومن ثم أظهرت هذه الخاصيه عدم تأثير علي أتعاب المراجعة.

- **اختبار الفرض الثاني (ج):** يوجد تأثيرمعنوي لتوفر الخبره المحاسبية أو المالية لأعضاء لجنة المراجعة على أتعاب المراجعة، حيث أظهرت نتائج التحليل أن معامل β المعيارية = -٠,٠٤٣ ، وقيمة P. Value = ٠,٠٠٩، مما يشير إلي وجود تأثير سلبي معنوي لتوفر المعرفه والخبرة المالية أوالمحاسبية لدي أعضاء لجنة المراجعة، وهذا يعني قبول هذا الفرض الجزئي، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (**Krishnan, G. and Visvanathan, G., 2009 ; Muhammad, U., et al., 2018 ; راضي وآخرون، ٢٠١٧**)، لكنها اختلفت مع نتيجة دراسة **(الديسطي، ٢٠١٣)**.

ويعتقد الباحث أنه يمكن تفسير هذه النتيجة بأن من شأن توافر عنصر الخبره المحاسبية أو المالية لدي أعضاء لجنة المراجعة بالشركات محل الدراسة، تحقيق

الرقابة والاشراف علي اعداد القوائم المالية وزيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية، بالتالي يقل خطر المراجعة، وهذا سوف يعود بالسلب علي الجهد والوقت المبذول من قبل المراجع الخارجي أثناء تنفيذ عملية المراجعة، بالتالي تنخفض أتعاب المراجعة.

- **اختبار الفرض الثاني (د):** يوجد تأثير معنوي لاجتهاد أعضاء لجنة المراجعة على أتعاب المراجعة ، حيث أظهرت نتائج التحليل أن معامل β المعيارية = ٠,٠٥٦ ، وقيمة P. Value = ٠,٠١٨، مما يشير إلي وجود تأثير إيجابي معنوي لتوفر الخبره المحاسبية أو المالية لأعضاء لجنة المراجعة على أتعاب المراجعة، وهذا يعني قبول هذا الفرض الجزئي، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (**Lee, H. and Mande, V., 2005 ; Goodwin S., and Kent, P., 2006 ; Yatim (P., et al., 2018; Mohammad, J., and Nehme, R., 2018**

ويعتقد الباحث أنه يمكن تفسير هذه النتيجة بأن تكرار اجتماع أعضاء لجنة المراجعة بالشركات محل الدراسة من شأنه تقليل مشاكل اعداد القوائم المالية، بالتالي تقل فرص الغش والاحتيال المحاسبي مما يطمئن المراجع الخارجي إلي دقة نظام الرقابة الداخلية، بالتالي يقل حجم ونطاق اختبارات المراجع الخارجي، ومن ثم تنخفض أتعاب المراجعة.

وبناءً على النتائج السابقة،يمكن التوصل إلى المعادلة التي تعبر عن النموذج الثاني للدراسه:

LnFee = 8.243 – 0.016 CE + 0.012 CN + 0.514 Big4 + 0.149 LnAssets + 0.285 year dummy

اختبار الفرض الثالث: يوجد تأثير مشترك معنوي لخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على أتعاب مراجعة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

يوضح الجدول رقم (٦) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لفرض الدراسة الثالث، وقد بلغت قيمة F (١٥,١٠٥) بدلالة P. Value (٠,٠٠٠) ، وهو مايشير إلي صلاحية النموذج المعبر عن التأثير المشترك لخصائص مجلس الإدارة وخصائص لجنة المراجعة على أتعاب المراجعة، كما تبين النتائج أيضاً أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة Multi collinearity ، حيث تقع جميع قيم مقياس VIF تحت تحت مستوى (١٠) الذي يعتبر حد البداية الدال على وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة.

كما بلغت قيمة ($\mathbf{R^2}$) (٠,٦٢٨) مما يعكس القيمة التفسيرية للنموذج، التي توضح أن المتغيرات المستقله مجتمعة تفسر نحو ٦٢,٨% من التأثير الكلي في المتغير التابع (أتعاب المراجعة)، وباقي النسبه ترجع إلي الخطأ العشوائي في المعادله، أو لعدم

إدراج متغيرات مستقله أخري ، كما تشير قيمة (R^2) إلى ارتفاع نسبة التأثير المشترك لخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة في أتعاب المراجعة، مقارنة بنسبة التأثير الفردي لكل منهما، كما اتضح من اختبار الفرضين الأول والثاني، الأمر الذي يدل على أن تفاعل خصائص كلا المتغيرين إنما يرفع من تأثيرهما علي أتعاب المراجعة.

الجدول رقم (٦)
نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للتأثير المشترك لخصائص مجلس الإداره ولجنة المراجعه على أتعاب المراجعه

المتغيرات المستقلة	β Coefficient	Standardized β Coefficient	t Value	P. Value	VIF
ثابت الانحدار (α)	٨.٨٢٣		٢٠.٢٠٥	٠.٠٠٠	
حجم مجلس الإدارة	٠.٠٦٥	٠.٢٣٦	٤.٩٢٣	٠.٠٠٠	١.٤٢٩
استقلالية أعضاء المجلس	٠.٠١٨	٠.٠٠٤	٠.٠٩٨	٠.٩٢٢	١.٢٠١
اجتهاد أعضاء مجلس الإدارة	٠,٠٠٤-	٠,٠٢٢-	٠,٥١٩-	٠.٦٠٤	١.٠٩٦
الفصل بين الرئيس والمدير	٠.٢٢٢	٠.١٤٣	٣.٢٠٩	٠.٠٠١	١.٢٣١
ملكية المديرين	٠,١٥٩-	٠,٠٧٢-	١.٦٧٤-	٠.٠٤٥	١.١٣٧
حجم لجنة المراجعه	٠,١١٤-	٠,١٢٩-	٢.٨٧٨-	٠.٠٠٤	١.٢٤٥
استقلالية أعضاء اللجنة	٠.١٠١	٠.٠٣١	٠.٦٢٩	٠.٥٣٠	١.٥١٠
الخبرة المحاسبية	٠.٠٢٩-	٠,٠٧٩-	٠.١٧٢-	٠.٠٠٨	١.٣٣٩
اجتهاد أعضاء لجنة المراجعه	٠.٠١١	٠.٠٠٥	٠.١١٨	٠.٠٣٣	١.٠٩٥
Big4	٠.٤٣٢	٠.٢٧٣	٦.٠٣١	٠.٠٠٠	١.٢٧٦
LnTA	٠.١٠٩	٠.٢٢٩	٥.٠٧٠	٠.٠٠٠	١.٢٦٥
RECINV	٠.٠٠٢	٠.٠١٣	٠.٣١٢	٠.٧٥٥	١.٠٢٥
LEV	٠.١٣٨	٠.٠٤	٠.٩٨٧	٠.٣٢٤	١.٠٣٩
Year Dummies	٠.٢٨٣	٠.١٧٣	٤.٢٨	٠.٠٠٠	١.٠١٥
نوع القطاع	٠,٠٢١-	٠,٠٨١-	١.٧٢٨-	٠.٠٨٥	١.٣٦٥
معامل التحديد R^2 = ٠,٦٢٨			نسبة الخطأ = ٣٧,٢%		
قيمة F = ١٥,١٠٥			مستوى الثقة (٩٥%)		
قيمة P. Value = ٠,٠٠٠			المتغير التابع : أتعاب المراجعه (Log Fees).		

المصدر:من إعداد الباحث على ضوء نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من النتائج المبينة بالجدول السابق (الخانات المظللة)، أن التأثير المشترك لخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة علي أتعاب المراجعة، يرجع إلى ست خصائص فقط المتمثله في حجم مجلس الإدارة، والفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، وملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة، وحجم لجنة المراجعة، وتوفر المعرفه والخبرة المالية أوالمحاسبية لدي أعضاء لجنة المراجعة، واجتهاد أعضاء لجنة المراجعة، كذلك وفي ظل نموذج التأثير المشترك تظل نفس

المتغيرات الحاكمة الثلاثة (التعاقد مع مكاتب المراجعة الكبرى، وإجمالي الأصول، ومعامل الحد من التضخم) ،هي التي تملك تأثيراً معنوياً علي أتعاب المراجعة، وذلك وفقاً لمعاملات β وقيم P. Value الخاصة بكل منها،

وبناءً على ذلك فإنه يمكن استخلاص صحة الفرض الثالث للدراسة جزئياً، حيث يتضح أن أتعاب المراجعة لا تتأثر معنوياً وفق هذا النموذج إلا بثلاث خصائص فقط لمجلس الإدارة، وثلاث خصائص للجنة المراجعة، وبناءً على النتائج السابقة يمكن التوصل إلى المعادلة التالية للتعبير عن النموذج الثالث للدراسة :

LnFee = 8.823 + 0.065 BS + 0.222 BS – 0.159 BO – 0.114 CS – 0.029 CE + 0.011 CN + 0.432 Big4 + 0.109 LnAssets + 0.283 year dummies

القسم الخامس: النتائج والخلاصه والتوصيات والدراسات المقترحه:

٥-١ نتائج الدراسة:

في ضوء ماسبق توصل الباحث إلي:

- صحة الفرض الأول جزئياً، حيث تبين وجود تأثير معنوي لخصائص مجلس الإدارة علي أتعاب المراجعة، حيث تفسر تلك الخصائص نحو ٥١,٨% من التباين في أتعاب المراجعة، غير أن هذا التأثير يرجع إلى ثلاث خصائص فقط لمجلس الإدارة، اثنين منهم لهما تأثير إيجابي هما (حجم مجلس الإدارة ، والفصل بين منصبي الرئيس والمدير التنفيذي)، وخاصيه واحده ذات تأثير سلبي تتمثل في (ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة).
- صحة الفرض الثاني جزئياً، حيث تبين وجود تأثير معنوي لخصائص لجنة المراجعة علي أتعاب المراجعة، حيث تفسر تلك الخصائص نحو ٤١,٧% من تباين أتعاب المراجعة، غير أن هذا التأثير يرجع إلى اثني فقط من هذه الخصائص، الأولي تتمثل في اجتهاد لجنة المراجعة وتأثيرها إيجابي معنوي، أما الثانيه فهي توافر المعرفه والخبرة المالية أوالمحاسبية لدي أعضاء لجنة المراجعة وتأثيرها سلبي معنوي.
- صحة الفرض الثالث جزئيا، حيث تبين وجود تأثير معنوي مشترك لخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة علي أتعاب المراجعة، وأن ذلك التأثير المشترك يفسر التباين في أتعاب المراجعة بنسبة (٦٢,٨) وهي أكبر من نسبة تأثير كل متغير منهما منفرداً، وهذا التأثير المشترك إنما يرجع إلى التأثير المعنوي لست خصائص فقط، ثلاث منهم ذات تأثير إيجابي معنوي علي أتعاب المراجعة وهم (حجم مجلس الإدارة، والفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، واجتهاد أعضاء لجنة المراجعة)، بينما يؤثر ثلاث خصائص أخرى

ذات تأثير سلبي معنوي علي أتعاب المراجعة وهم (ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة، وحجم لجنة المراجعة، وتوافر المعرفه والخبرة المالية أوالمحاسبية لدي أعضاء لجنة المراجعة).

- كما يتضح أن ثلاث فقط من المتغيرات الحاكمة هي التي تملك تأثيراً معنوياً وطردياً علي أتعاب المراجعة على مستوى النماذج الثلاثة، تتمثل في (التعاقد مع مكاتب المراجعة الكبرى، وإجمالي الأصول، ومعامل الحد من التضخم نتيجة ارتفاع الأسعار الناشئ عن الاصلاح الإقتصادي الذي تنتهجه الحكومة المصرية في الآونة الأخيره).

وفيما يلي الجدول رقم (٧) الذي يلخص نتائج اختبارات الفروض والفروض الفرعيه:

جدول رقم (٧)
ملخص نتائج اختبارات الفروض والفروض الفرعيه

الفرض	مضمون الفرض	النتيجة
الفرض الأول	**يوجد تأثير معنوي لخصائص مجلس الإدارة على أتعاب مراجعة الشركات المقيده بالبورصه المصريه.**	**ثبت صحته جزئياً**
الأول (أ)	يوجد تأثير معنوي لحجم مجلس الإداره على أتعاب المراجعه.	**ثبت صحته**
الأول (ب)	يوجد تأثير معنوي لاستقلالية المجلس على أتعاب المراجعه.	**ثبت عدم صحته**
الأول (ج)	يوجد تأثير معنوي لإجتهاد أعضاء المجلس على أتعاب المراجعه.	**ثبت عدم صحته**
الأول (د)	يوجد تأثيرمعنوي للفصل بين منصبي رئيس مجلس الإداره والمدير التنفيذي للشركه على أتعاب المراجعه.	**ثبت صحته**
الأول (هـ)	يوجد تأثير معنوي لملكية أعضاء مجلس الإداره لأسهم الشركه على أتعاب المراجعه.	**ثبت صحته**
الفرض الثاني	**يوجد تأثير معنوي لخصائص لجنة المراجعه على أتعاب مراجعة الشركات المقيده بالبورصه المصريه**	**ثبت صحته جزئياً**
الثاني (أ)	يوجد تأثير معنوي لحجم لجنة المراجعه على أتعاب المراجعه.	**ثبت عدم صحته**
الثاني (ب)	يوجد تأثير معنوي لاستقلالية أعضاء اللجنه على أتعاب المراجعه.	**ثبت عدم صحته**
الثاني (ج)	يوجد تأثير معنوي لتوافر المعرفة والخبره الماليه أو المحاسبيه لدى أحد أعضاء اللجنه على أتعاب المراجعه.	**ثبت صحته**
الثاني (د)	يوجد تأثير معنوي لاجتهاد اعضاء اللجنه على أتعاب المراجعه.	**ثبت صحته**
الفرض الثالث	**يوجد تأثير مشترك معنوي لخصائص مجلس الإداره ولجنة المراجعه على أتعاب مراجعة الشركات المقيده بالبورصه المصريه.**	**ثبت صحته جزئياً**

المصدر:من إعداد الباحث على ضوء نتائج التحليل الإحصائي

٥-٢ خلاصة الدراسة: سعت هذه الدراسة إلي اختبار التأثير المشترك لخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة علي أتعاب المراجعة بالتطبيق علي عدد (١٤٦) شركه مقيدة بالبورصة المصرية من جميع القطاعات خلال الفتره من ٢٠١٤م -

٢٠١٦ م، ولتحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحث علي ثلاثة نماذج لقياس هذا الأثر، حيث تضمن أتعاب المراجعة كمتغير تابع لجميع نماذج القياس، أما المتغيرات المستقلة فتختلف من نموذج لآخر وذلك كما يلي:

- بالنسبه للنموذج الأول حيث تتعلق المتغيرات المستقله بخصائص مجلس الإدارة التي تتمثل في (حجم المجلس، استقلالية أعضائه، واجتهادهم، والفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للشركة، وملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة)، وقد توصل الباحث إلي وجود تأثير إيجابي معنوي لخاصيتين فقط هما (حجم المجلس، والفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للشركة)، كما توصل إلي وجود تأثير سلبي معنوي لخاصية ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة علي أتعاب المراجعة، أما خاصية استقلال أعضاء مجلس الإدارة واجتهادهم فليس لهما تأثير علي أتعاب المراجعة.

- بالنسبه للنموذج الثاني حيث تتعلق المتغيرات المستقلة بخصائص لجنة المراجعة التي تتمثل في (حجم اللجنة، استقلالية أعضائها، وتوافر المعرفه والخبرة المالية أوالمحاسبية لدي أعضائها، واجتهاد أعضائها)، وقد توصل الباحث إلي وجود تأثير إيجابي معنوي لخاصية واحدة فقط هي اجتهاد أعضاء اللجنة، كما توصل إلي وجود تأثير سلبي معنوي لخاصية توافر المعرفه والخبرة المالية أوالمحاسبية لدي أعضاء لجنة المراجعة علي أتعاب المراجعة، أما خاصية حجم اللجنة واستقلالية أعضائها فليس لهما تأثير علي أتعاب المراجعة.

- بالنسبه للنموذج الثالث الذي يقيس التأثير المشترك لخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة معاً علي أتعاب المراجعة، وقد توصل الباحث إلي وجود تأثير إيجابي معنوي لثلاث خصائص تتمثل في (حجم المجلس، والفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للشركة، واجتهاد أعضاء لجنة المراجعة)، كما توصل إلي وجود تأثير سلبي معنوي لثلاث خصائص تتمثل في (ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة، حجم لجنة المراجعة، توافر المعرفه والخبرة المالية أوالمحاسبية لدي أعضاء لجنة المراجعة) علي أتعاب المراجعة.

٥-٣ توصيات الدراسة: في ضوء نتائج الدراسة التطبيقية، يوصي الباحث بما يلي:

- توجيه وزارة الاستثمار لإعادة النظر في تعديل دليل قواعد ومعايير الحوكمة المصرية بحيث يتضمن الزام جميع الشركات بمايلي:
  - ❖ رفع الحد الأدني لعدد أعضاء مجلس الإدارة من خمسة إلي سبعة أو تسعة أعضاء، علي أن يكون منصب رئيس مجلس الإدارة من الأعضاء المستقلين.

- ❖ زيادة عدد مرات اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة بواقع مرة كل شهر بدلاً من مرة كل ثلاثة أشهر سنوياً.
- ❖ ضرورة الزام جميع الشركات المقيدة بالبورصة بالفصل بين منصبي رئيس المجلس والمدير التنفيذي (العضو المنتدب).

- توجيه مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية لإضافة المواد التالية ضمن مواد قواعد قيد واستمرار وشطب الأوراق المالية:
  - ❖ إلزام الشركات المقيدة بالبورصة بضرورة الافصاح عن الأتعاب المدفوعة للمراجع مقابل كافة بنود الخدمات التي يقدمها للشركة محل المراجعة والمقابل المادي أمام كل بند خدمة، ويكون ذلك وفقاً لنموذج معين تلتزم به جميع الشركات، بهدف تحقيق الشفافية.

  - ❖ إلزام الشركات المقيدة بالبورصة بضرورة الإفصاح عن المؤهلات العلمية والعملية لأعضاء لجنة المراجعة، ويكون ذلك باضافة خانة لنموذج الافصاح الحالي عن لجنة المراجعة بهدف تحقيق مزيد من الشفافية، للتأكد من ضرورة توافر المعرفه والخبرة المالية أوالمحاسبية لدي أعضاء لجنة المراجعة.

- توجيه شركات ومكاتب المراجعة نحو الاستفاده نتائج هذه الدراسة عند التعاقد والتفاوض علي عملية مراجعة جديدة أوعند تجديد التعاقد علي مراجعة الشركات الحالية، حيث يتم ادراج خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة كمحددات اضافية يجب أخذها في الاعتبار عند تحديد أتعاب المراجعة.

٥-٤ الأبحاث المستقبليه المقترحه:

في ضوء نتائج هذه الدراسة يقترح الباحث دراسة مايلي:

- أثر الخصائص الهيكلية لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة علي جودة المراجعة.
- أثر الخصائص غير الهيكلية لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة علي جودة المراجعة.
- أثر الخصائص غير الهيكلية لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة علي أتعاب المراجعة.
- أثر الخصائص غير الهيكلية لأنماط هيكل الملكية علي توزيعات الأرباح.

قائمة المراجع

١-المراجع العربية

الحناوي، السيد محمود(٢٠١٥) "دراسة أثر حوكمة الشركات علي قيمة الشركة في سوق الأوراق المالية المصري"، **رسالة دكتوراه**، غير منشوره، كلية التجاره ، جامعة الإسكندريه.

الديسطي، محمد عبدالقادر (٢٠٠٨م)" العوامل المؤثره في تسعير خدمات المراجعة:دراسه تطبيقية من واقع شركات المساهمه المصرية"، **مجلة كلية التجاره للبحوث العلمية**،جامعة الاسكندريه، ١،٤٥، ١- ٢٨.

الديسطي، محمد عبدالقادر(٢٠١٣م) "اطار مقترح للتفاعل بين أخطار العمل وعناصر الحوكمة وأتعاب المراجع ومحتوي تقريره- بالتطبيق علي البيئة المصرية"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، *47*، (١)، ١- ٣٨.

الزعبي، ناديا محمود(٢٠١٦) "أثر خصائص مجلس الإدارة علي أتعاب التدقيق في الشركات الصناعيه المدرجه في بورصة عمان- دراسه تحليليه"، **رسالة ماجستير**،غير منشوره، كلية الإقتصاد والعلوم الإداريه، جامعة اليرموك، الأردن.

المدهون، رغده إبراهيم (٢٠١٤) "العوامل المؤثره في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي"، دراسه تطبيقية، **رسالة ماجستير** ، غير منشوره، الجامعه الاسلاميه، غزه.

الهواري، ناهد محمد يسري (٢٠١٧) "قياس التأثير المشترك لمعايير فعالية أداء كل من لجنة المراجعة ومجلس الإدارة على عمليات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في البورصة المصرية"، **الفكر المحاسبي**، كلية التجاره، جامعة القاهره، *21*، (١)، ٩١٥-٩٧٥.

الهيئة العامة للرقابة المالية (٢٠٠٢) قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٣٠) بتاريخ٢٠٠٢/٦/١٨م، **بشأن قواعد قيد واستمرار وشطب الأوراق المالية ببورصتي القاهره والاسكندريه**.

الهيئة العامة للرقابة المالية (٢٠١٣) قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٣١) بتاريخ٢٠١١/٥/١١م، **بشأن تعديل المادة (٤٠)من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية ببورصتي القاهره والاسكندريه**.

حافظ، أماني أسامه(٢٠١٣) "أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات وإدارة المخاطر علي تطوير مهام المراجعة الداخلية - دراسه تطبيقية علي بيئة الأعمال المصرية"، **رسالة ماجستير**،غير منشوره، كلية التجاره ، جامعة الإسكندريه.

خليل، عبداللطيف محمد(٢٠١٠) "نطاق مقترح لمسئوليات لجنة المراجعة المرتبطه بالمراجع الخارجي واجراءات أدائها في ضوء الاصدارات المهنيه العالميه، دراسه تحليليه ميدانيه في بيئة الأعمال المصرية"، **مجلة البحوث التجاريه**، كلية التجاره، جامعة الزقازيق، *1*، ١٣٧- ١٨٣.

راضي، محمد سامي، وآخرون (٢٠١٧) "دور خصائص لجنة المراجعة وجودة المراجعة الداخلية في تخفيض أتعاب مراقب الحسابات: دراسه نظريه ميدانيه"، **المجله المصرية للدراسات التجاريه**، كلية التجاره، جامعة المنصوره، *41*، (١)، ٢٢٩- ٢٧٠.

سويدان، ميشيل سعيد (٢٠١٠) "بعض العوامل المحدده لأتعاب التدقيق: دراسه ميدانيه علي الشركات المدرجه في بورصة عمان"، **مجلة جامعة الملك عبدالعزيز**، *24*،(١)، ٤٩-٨٦.

عبدالفتاح، محمد(٢٠٠٦) "دور حوكمة الشركات في تحقيق فاعلية وكفاءة عملية المراجعة- دراسه ميدانيه"، **مجلة الدراسات المالية والتجاريه**، كلية التجاره، جامعة بني سويف، ٤، ٨٧٥-٩٤٠.

قرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم (٩٦) لسنة ١٩٨٢ الخاص باصدار اللائحه التنفيذية لقانون الشركات رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١م.

قرار وزير التجاره الخارجيه رقم (٩٠٦) لسنة ٢٠٠١، باصدارالائحه التنفيذية لقانون الايداع والقيد المركزي للاوراق المالية الصادر بالقانون رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٠م .

وزارة الاستثمار، مركز المديرين المصري، أغسطس (٢٠٠٨) **دليل عمل لجان المراجعة.**

وزارةالاستثمار، مركز المديرين المصري، فبراير (٢٠١١) **دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات.**

٢- المراجع الأجنبيه:

Arens A., Elder R., and Beasley M. (2014)**, "Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach**" ,15th Edition, Pearson Education International, New Jersey, USA.

Abdul Hamid, M.,and Abdullah, A. (2012), "Influence of Corporate Governance on Audit and Non-Audit Fees: Malaysian-Evidence"**, Journal of business and Policy research**, *7* (3), 140-158.

AbdulWahab, E., Zain, M., akd James, K. (2011), " Audit Fees In Malaysia: Does Corporate Governance Matter**?** " **, Asain Academy of Management, Journal of Accounting and Finance,** *7*, (1) 1-23.

Abdulmalik, O.S. and Che Ahmad, A. (2016), " Boardroom diversity and audit fees: director ethnicity, independence and nationality " **, Audit Financiar,** *14*, 413–423.

Bashiri, A.,Momeni, A., and Behroozi, M. (2014), "Investigating the Relationship between Corporate Governance and Audit Fees", **International Journal of Management Studies**,*3* (2),184-191.

Bedard, D., Johnstone, K.,and Smith, E.,(2010), "Audit Quality Indicators: A Status Update on Possible Public Disclosures and Insights from Audit Practice", **Current Issue in Auditing,** *4*,(1),12-19.

Cadbury A. (1992) **"Report of the Committee on Financial Aspects of Corporate Governance**", London: Gee and Co.

Carcello J., and Neal T. (2000), " Audit committee characteristics and auditor reporting", **The Accounting Review**, *75*,(4), 453-67.

Chan A.,Yin M., Guoping Liu, Jerry Sun (2013), " Independent audit Committee members board tenure and fees", **Accounting and Finance**, *53*, 1129-1147.

Desender k.,Garcia, M., Cresbi, R. ,Aguilera, R. (2009), "Board characteristics and audits: when does ownership matter? ", **Working paper**, 9 − 107

El'Fred Boo and Divesh Sharma (2018), "The association between corporate governance and audit fees of bank holding companies, Corporate Governance", **The international journal of business in society**, *8*, (1), 28-45.

Etienne Redor (2017), " Board Turnover, Director Characteristics and Audit Fees", **Economics Bulletin**,*37*,(4), 2446-2457.

Fauzi, F., and Locke, S. (2012), "Board Structure, Ownership Structur and Firm Performance: A study of NewZealand Listed-Firms", **Asian Academy of Management Journal of Finance,** *8*, (2), 43-67.

Goodwin, Stewart, J. and Kent, P. (2006), " Relation between Extrnal Audit Fees, Audit Committee Characteristics and Internal Audit", **Accounting and Finance**, *46*,(3), 387- 414.

Hay D., Knechel, W. and Wong, N. (2006), " Audit fees: a meta-analysis of the effect of supply and demand attributes",**Contemporary Accounting Research**, *23*, (1), 141-191.

Hazar Ben Barka and Franc¸ois Legendre (2016), "Effect of the board of directors and the audit committee on firm performance: a panel data analysis", **Springer Science+Business Media,** New York, *21*,737–755.

Hongbo Duan, Xiaojie Han, and Jing Bai (2011), "Corporate Governance and Audit Fees-Based on A-Share Listed Companies Data Analysis", **Springer-Verlag Berlin Heidelberg**, *112*, 739–744.

Hyeesoo Chung,and Jinyoung Wynn (2014), " Corporate governance, directors' and officers' insurance premiums and audit fees", **Managerial Auditing Journal**,*29*,(2),173-195.

Ifschutz, S., Jacobi, A., Feldshein, S. (2010), "Corporate Governance Characteristics and External Audit Fees: A Study of Large Public companies in Israel", **International Journal of Business and Management,** *5*,(3), 106- 116.

Ismail Adelopo, Kumba Jallow,and Peter Scott (2012), " Multiple large ownership structure, audit committee activity and audit fees: Evidence from the UK", **Journal of Applied Accounting Research**, *13*, (2), 100-121.

Judson Caskey, Venky Nagar, Paolo Petacchi (2010), " Reporting Bias with an Audit Committee", **The Accounting Review**, *85*,(2), 447-481

Kannan Y., H., Skantz, T.R. and Higgs, J.L. (2014), " The impact of CEO and CFO equity incentives on audit scope and perceived risks as revealed through audit fees", **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, *33*, (2), 111-139.

Karim, A.K., and Zijl, T.V. (2015), "Efficiency and opportunism in auditor quality choice in emerging audit services markets: the case of Bangladesh", **International Journal of Accounting and Information Management**, *21*, (3), 241-256.

Kikhia Hassan Yahia (2014), "Board characteristics, audit committee Characteristics, audit fees: Evidence from Jordon", **International Business Research**, *7*,(12),98-110.

Kim Ittonen, Johanna Miettinen and Sami Vähämaa (2010), " Does Female Representation on Audit Committees Affect Audit Fees? ", **Quarterly Journal of Finance and Accounting**,*49*, (3/4), 113-139.

Krishnan, G. and Visvanathan, G. (2009), "Do auditors price audit committee's expertise? The case of accounting versus non-accounting financial experts", **Journal of Accounting, Auditing and Finance**, *24*, 115–144.

Lee H. y., Mande V. (2005), "The relationship of audit committee characteristics with endogenously determined audit and non-audit fees",**Quarterly Journal of Finance and Accounting**,*44*, 93 -112.

Li, B. X., Wang, P. X. (2006), "Board characteristics and ratios of audit fee to asset" , **China Accounting Review**, **1**, 105–118.

Lin, Z. and Liu, M. (2012), "The Effects of Managerial Shareholding on Audit Fees: Evidence from Hong Kong" , **International Journal of Auditing**,*12*,(7),1-19.

Mahdi Salehi, Hossein Tarighi, Samaneh Safdari (2018)**,** " The relation between corporate governance mechanisms, executive compensation and audit fees: Evidence from Iran", **Management Research Review**, *41*,(8),939-967.

Masdiah Abdul Hamiḍ and Azizah Abdullah (2012), "Influence of Corporate Governance on Audit and Non-Audit Fees: Malaysian Evidence, **Journal of Business and Policy Research, Special Issue**,*7*,(3),140– 158.

Mishiel Suwaidan, Suzan Rasmi Abed, Sabeeka Melham (2015), "Audit Fees and Agency Costs: An Empirical Examination of mpanies Listed on the Amman Stock Exchange", **Jordan Journal of Business Administration**,*11*, (1),215-226.

Mohammad Jizi and Nehme Rabih (2018), " Board monitoring and audit fees: the moderating role of CEO/chair dual roles", **Managerial Auditing Journal**, *33*,(2), 217-243.

Muhammad Jahangir Ali, Rajbans Kaur Shingara Singh, Mahmoud Al-Akra (2018), "The impact of audit committee effectiveness on audit fees and non-audit service fees: evidence from Australia", **Accounting Research Journal**. https://doi.org/10.1108/ ARJ-11-2016- 0144.

Muhammad U., F., Irfan K., Muhammad U., and Ijaz L. (2018), " Corporate Governance and Audit Fees: Evidence from a Developing Country", **Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences,** *12*, (1), 94-110.

Nehme R., Al Mutawa, A. and Jizi, M. (2016), "Dysfunctional behavior of external auditors: the collision of time budget and time deadline, evidence from a developing country"**, The Journal of Developing Areas**, *50*, (1), 373-388.

Persons O., S. (2009), "Audit committee characteristics and earlier voluntary ethics disclosure among fraud and no- fraud fiims", **International Journal of Disclosure and Governance**, *16*, 268-285.

Nehme Rabih, Mohammad Jizi (2018), "The efficiency of corporate boards and firms' audit fees: the case of the FTSE financial institutions", **Pacific Accounting Review**, *30*, (3), 297-317.

Usman, M ., Zhang, J., Farooq, M. U., Makki, A. M., and Dong, N. (2018a), " Female Directors and CEO Power", **Economics Letters**, *16*,(5), 44 - 47.

Xingze Wu (2012), "Corporate governance and audit fees: Evidence from companies listed on the Shanghai Stock Exchange", **China Journal of Accounting Research**,*5*,321–342.

Yatim Puan, Pamela Kent ,and Peter Clarkson (2018), " Governance structures, ethnicity, and audit fees of Malaysian listed firms", **Managerial Auditing Journal**, *21*, (7), 757-782.

Zaman, M., Hudaib, M. and Haniffa, R. (2011), "Corporate governance quality, audit fees and non-audit service fees", **Journal of Business Finance and Accounting**, *38*, (1) 165-197.

Rustarn Sehrish, Kashif Rashid and Khalid Zaman (2013), "The relationship between Audit committee Compensstion incentives and Corporate audit fees in Pakistan", **Economic Modeliling**,*31*,697-716.